الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: الآداب واللغات
قسم : اللغة والأدب العربي
رقم: L15 -151

ميدان: اللغة والأدب العربي
فرع: دراسات لغوية
تخصص: لسانيات عامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: نصيرة مقورة

تحت عنوان

الجملة بين القدامى والمحدثين

تاريخ المناقشة: 25 ماي 2017م

لجنة المناقشة:

د. محمد بن صالح	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	رئيسا
د.دلوم محمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة-	مشرفا ومقررا
د. الربيع بوجلال	جامعة محمد بوضياف - المسيلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 1437/ 1438 هـ

2017/2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

{وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا} سورة النساء الآية: 113.

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم وتزداد ، فلك الشكر ربي ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

وبعد :

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ : "دلوم محمد " لتفضله بقبول الإشراف على هذه المذكرة ، ولما أبداه من حسن تعامل ،

ولما قدمه من إرشادات وملحوظات كان لها الأثر الكبير في إخراج المذكرة على هذه الصورة ..

ولا يفوتني ان أتقدم بفائق الاحترام وجميل العرفان لكل أساتذة كلية الآداب واللغات بالأخص قسم اللغة والادب العربي. واللجنة الموقرة التي تناقش هذه المذكرة.

الإهداء

إلى رمز الوفاء

إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه و سلم الجنة تحت أقدام الامهات

إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي و أضاءت لي الدرب بالشموع

إلى أول اسم تلفظت به شفاهي

أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها

إلى ركيزة عمري و منبع ثقتي و إرادتي

إلى من علمني معنى الحياة أبي العزيز صاحب الفضل في وصولي إلى هذا المستوى فجزاه الله

الجزاء الأوفر

إلى كل إخواني " عبد العالي، نصر الدين، سفيان، محمد، عز الدين"

إلى زملائي في العمل

إلى كل من كتبهم قلبي و لم يكتبهم قلمي

إلى كافة الأهل و الأقارب و الأحباب و كل من ساعد في هذا العمل من قريب و من بعيد

مقورة نصيرة

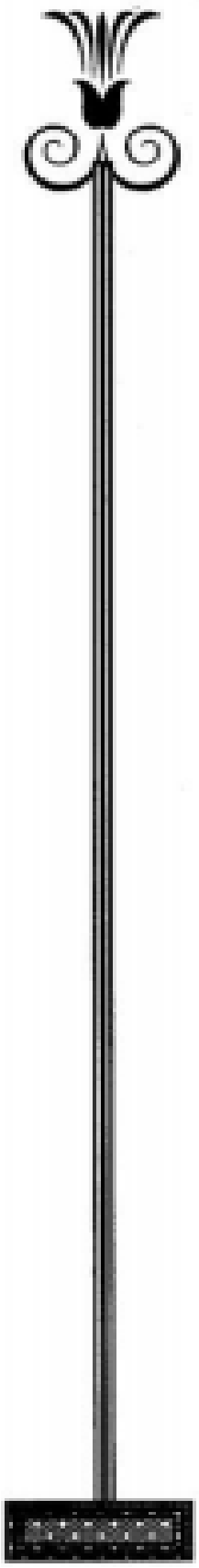

مقدمة

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين وختم به الكتب وجعله الكتاب المحفوظ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والصلاة والسلام على أفصح الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

الجملة هي مبحث من مباحث علم النحو، والصورة الصغرى للكلام، والمتتبع للدرس النحوي العربي القديم يلاحظ أن القدامى بدأوا تأليفهم للكتب النحوية بباب " الكلام وما يتألف منه". كما تكلموا عن الجملة وأنواعها في أبواب متفرقة من كتبهم، وجاء ابن هشام في زمن متأخر وأفرد للجملة بابا في كتابه " **مغني اللبيب**" وقد جمع فيه كل ما قيل عن الجملة وأقسامها وأحكامها.

أما في الدرس النحوي الحديث فالبحث في الجملة يعتبر الأساس في الدراسة اللغوية الحديثة، وذلك لما تكتسيه من أهمية في إظهار المعنى، وقد توسع المحدثون في دراسة الجملة وتقسيماتها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولة لإجراء مقارنة بين نظرة القدامى والمحدثين لمفهوم الجملة وتأليفها وأقسامها.

- **فما مفهوم الجملة عند القدامى وعند المحدثين؟**
- **وما هي أركانها؟**
- **وما هي الاسس التي أعتمدها كل من الفريقين في تقسيم الجملة؟**

ونتيجة لهذه التساؤلات جاء عنوان هذا البحث موسوما بـ: "**الجملة بين القدامى والمحدثين**".

ويكتسي موضوع الجملة أهمية كبرى في الدراسات اللغوية قديما وحديثا، لأنه في إطار التركيب تدرس أحوال المفردات وإعرابها كما أن الجملة تمثل موضوع الدراسات اللسانية

الحديثة وجوهرها، فمعظم النظريات اللسانية والنقدية الحديثة تعتمد في تحليلها ودراستها للغة على الجملة كونها تمثل وحدة الكلام الصغرى التي يحسن السكوت عليها.

والغاية من هذا البحث هي عرض آراء القدامى والمحدثين في الجملة وأقسامها، ومعرفة الأسس التي أعتمد عليها كل من الفريقين في تقسيماتهم للجملة، وما مدى صحة هذه التقسيمات وارتباطها بواقع اللغة العربية وطبيعتها.

وقد تم اختياري لهذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، أما الموضوعية فهي ضرورة أن يتعرف الباحث على طريقة دراسة الجملة لدى القدامى والمحدثين، وما أضاف المحدثون إلى الدراسات القديمة.

أما الذاتية فهو رغبتي في البحث في علم النحو بصفة عامة والإحاطة قدر المستطاع بجوانب موضوع الجملة وما يتعلق به من أحكام بصفة خاصة.

وأقتضى عرض آراء القدامى والمحدثين في الجملة وأقسامها المنهج التاريخي والوصفي والمقارن، فالتاريخي وضف في عرض دراسة الجملة قديما وحديثا في عرض أراء النحاة ودراساتهم المتعلقة بالجملة، أما المقارن فاستخدمته في عرض دراسة الجملة بين القدامى والمحدثين.

تعد الجملة من أهم القضايا النحوية المطروحة قديما وحديثا، فقد تعددت أراء النحويين في مفهومها وأركانها وأقسامها. وكانت محل دراسة الكثير من النحويين المتقدمين والمتأخرين ونذكر من بين الدراسات السابقة للجملة: "مغني اللبيب" وشرح قواعد الإعراب لابن هشام"، "**الجملة العربية لإبراهيم عبادة**" " **الجملة العربية تأليفها وأقسامها للسامرائي**"، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية لحسين منصور الشيخ".

ومن خلال هذا البحث قمت بجمع آراء القدامى في الجملة وأقسامها إلى جانب آراء المحدثين لنعرف كيف درسها كل فريق منهما.

وقد واجهتني صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة في الفصل الأول " الجملة عند القدامى"، فقد كانت دراستهم لها ولأقسامها مبثوثة في متون الكتب ولم يفردوا لها أبوابا ولا فصولا خاصة بها. أما في ما يخص "الجملة عند المحدثين" فرغم كثرة الكتب التي تطرقت لدراسة الجملة في أبواب وفصول وكتب خاصة بها إلا أنها لم تعتمد نفس المعايير في تقسيماتها، وهذا ما جعلني أذكر تقسيمات كل واحد منهم على حدة.

أما عن تقسيم البحث فقد قسم إلى فصلين تتصدره مقدمة ثم مدخل تطرقت فيه إلى تعريف مجموعة من المصطلحات التي بدأ بها النحاة كلامهم عن الكلام وما يتألف منه، وينتهي بخاتمة تحوي أهم النتائج المتوصل إليها.

والفصل الأول خصص للحديث عن الجملة عند القدامى من حيث مفهومها وعلاقتها بالكلام وأقسامها، أما الفصل الثاني فكان للحديث عن الجملة عند المحدثين وقد تطرقت فيه أيضا إلى تعريفات الجملة عند المحدثين وأركانها وتقسيماتها عند مجموعة من النحاة، محاولة الوصول إلى الأسباب والمعايير التي قسموا على أساسها الجملة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان للأستاذ الفضيل د.محمد دلوم الذي أشرف على هذا البحث فلولا توجيهاته وإرشاداته لما استوى هذا البحث على هذه الصورة فجزاه الله عني خير الجزاء.

وفي الأخير نسأل الله التوفيق والسداد.

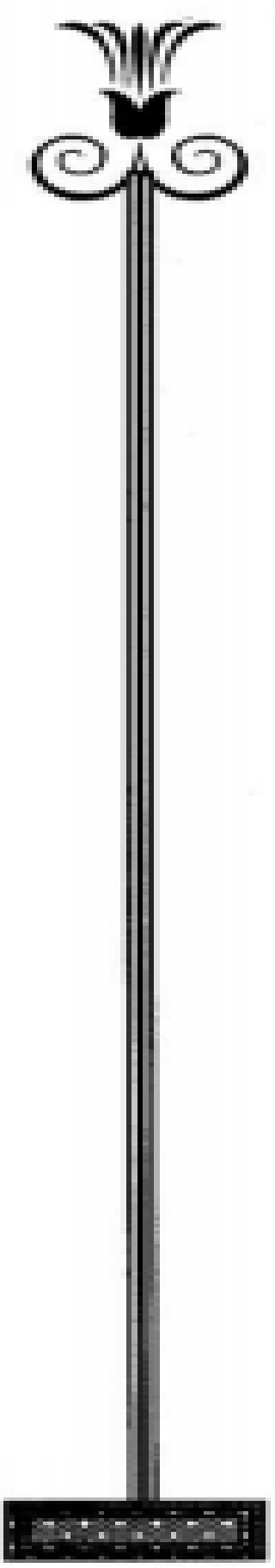

مدخل: الكلام وما يتألف منه.

1. الكلمة.
2. اللفظ.
3. الكلام.
4. الكلم.
5. الجملة

قبل أن نبدأ الكلام عن الجملة وتأليفها تجدر بنا الإشارة إلى مجموعة من المصطلحات التي بدأ بها النحويون كلامهم عن الكلام وما يتألف منه:

1. الكلمة:

يعرفها النحويون بأنها قولٌ مفردٌ[1]، أو هي اللفظ الموضوع بمعنى مفرد، فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمل كديز وقولنا «**مفرد**» أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد[2].

ومما سبق نستطيع القول أن الكلمة هي لفظ مفرد له معنى أي أنها ليست كلاما وقول ابن عقيل (ت 769هـ) «**الموضوع لمعنى**» يجعلنا نخرج المهمل من الكلمات التي هي بدون معنى، لكن قد تطلق الكلمة ويقصد بها الكلام وهذا على سبيل المجاز المرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء مثل قولنا: ألقى الخطيب كلمةً، فالكلمة هنا ليست كلمة مفردة ولكن المقصود بها "**خطبة**".

2. اللفظ:

وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى أم لم يدل نحو كجق.[3]

3. الكلام:

عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة.

والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقا أو تقديرا والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنىً يحسن السكوت عليه[1].

---

[1] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، 2008، دار الفكر، الأردن، ص9.

[2] بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص16.

[3] فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص11.

ويقول ابن عقيل: «**الكلام المصطلح عليه النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها**»[2].

والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة[3].

ومن التعاريف السابقة نستطيع القول أن "الكلام هو ما تألف من اسمين أو من اسم وفعل أو هو الكلام المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى".

4. الكلم

اسم جنس جمعي، واحده كلمة؛ وهي: الاسم والفعل والحرف، ومعنى كونه اسم جنس يدل جمعي على جماعة وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل «كلمة» نقص معناه، وصار دالا على واحد، ونظيره لبن ولبِنَةً ونَبَقٌ ونَبِقَةٌ[4].

ويعرف سيبويه (ت180) [2] الكَلِم:" إسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".

فالإسم: رَجلٌ، وفرَسٌ، وجاء (حائط).

وأما الفعل: فأمثلة أخُذَت من لفظِ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وماهو كائن لم ينقطع[5]"، ويقصد سبويه بالأول "بنيت لما مضى" الفعل الماضي مثل

---

[1] ابن هشام الانصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط4، 1999، دار الكتاب العربي، بيروت، ص20.

[2] ابن عقيل، المرجع السابق، ص 16.

[3] ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ج1، ص 18.

[4] ابن هشام الانصاري، المرجع السابق، ج1، ص20.

[5] سبويه، الكتاب، (تحق) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص12.

ذهبَ، وسمِعَ، فهو مبني على الفتح، «ولما يكون ولم يقع» يقصد به الأمر مثل اذْهبْ واقْتُلْ، أما «ما هو كائن لم ينقطع» المضارع مثل: يذهبُ ويضرِبُ.

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمَّ، وسوفَ، وواو القسم ولامُ الإضافة، ونحوهما[1].

والفرق بين الكلام والكلم أن الكلام يتألف من كلمتين تسند احداهما إلى الاخرى أما الكَلِمُ «فهو اعم من جهة المعنى، لا انطلاقه على المفيد وغيره، وأخص من جهة اللفظ، لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين فنحو "زيدٌ قَامَ أبوهُ" كلامٌ لوجود الفائدة، وكَلِمٌ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و"قام زيدٌ" كلامٌ لا كَلِم، و"إن قامَ زيدٌ" بالعكس»[2].

ونفهم مما سبق ان شرط الكلام الإفادة أما الكلم فيطلق على المفيد وغير المفيد شرط ان يكون مكونا من ثلاثة كلمات أو أكثر.

5. تعريف الجملة:

- **أولا: لغة:**

جاء في العين للخليل (ت 175 هـ) الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة.[3]

وجاء في الصحاح للجوهري: «**والجملة واحد الجمل، وقد أجملت الحساب، إذا رددته إلى الجملة**»[4].

---

[1] سبويه، المرجع السابق، ج1، ص12.

[2] ابن هشام، اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص20-21.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، ج6، ص143.

[4] اسماعيل بن حماد الجوهري، تج: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، مج5، ص1662.

وفي المصباح المنير: «**أجملت الشيء اجمالا جمعته من غير تفصيل وأجملت في الطلب**»[1].

وفي المعجم الوسيط: «**الشيء: جمعه عن تفرق والحساب: جمع اعاده ورده إلى الجملة والكلام وفيه ساقه موجزا**»[2].

وجاء تعريفها في المنجد في اللغة والإعلام «**أجمل الشيء: جمعه أو ذكره من غير تفصيل، يقال " أجمل الحساب والكلام ثم فصله وبينه**»، والجملة (ج) جُمل: جماعة الشيئ ما تركب من مسند ومسند إليه وهي إما اسمية نحو: الخَّيرُ عميمٌ أو فعلية نحو عمَّ الخَّيرُ[3].

- **ثانيا: اصطلاحا:**

وما تجدر الإشارة إليه أن المبرد هو أول من استخدم مصطلح الجملة في عدة مواضيع من المقتضب منها: والأفعال مع فاعليها جملٌ وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة[4]

لكن هذا لا ينفي أن سيبويه استخدم المفهوم الدلالي لمصطلح الجملة في عدة مواضع منها: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال الكذب فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدًا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأما

[1] أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ج3، ص43.

[2] ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، دار الفكر، ج1، ص136.

[3] المنجد في اللغة والاعلام، ط المئوية الأولى، 2008، دار المشرق، بيروت، ص102.

[4] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، 1979، القاهرة، ج4، ص123.

المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك[1]: قدر يدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس[2].

ومما يتضح لنا من كلام سيبويه أنه استخدم الكلام بمعنى الجملة وهذا من خلال الأمثلة التي أعطاها للكلام فهي عبارة عن جمل وهذا ما جاء في الخصائص لابن جني (ت392هـ) أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويين الجمل نحو زيدٌ أخوك، وقامَ محمدٌ، وضرب سعيدٌ...فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام[3].

وتابعه في ذلك الزمخشري في "المفصّل": «الكلام هو المركب من كلمتين اسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتي إلا في اسمين كقولك "زيد أخوكَ وبشرٌ" صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك "ضرب زيدٌ وانطلق بكرٌ" ويسمى الجملة»[4].

ويتكلم ابن يعيش (ت 643هـ) عن الكلام والجملة فيقول: «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له»[5].

ومن خلال كل التعاريف السابقة نجد أنّها تجعل من المصطلحين الجملة والكلام اسمان لشيء واحد.

---

[1] سبويه، الكتاب، ج1، ص25-26.

[2] سبويه، الكتاب، ج1، ص26.

[3] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ،ج1، ص8.

[4] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص12.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص21.

ويعرف صاحب التعريفات الجملة بقوله: «**الجملة عبارة عن مركبّ من كلميتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد، كقولك: زيد قآئمٌ، أو لم يفد كقولك إن يكرمني فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيئ جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا**»[1].

من تعريف الجرجاني نستنتج أن الجملة عنده أعم من الكلام فالكلام شرطه الإفادة أما الجملة فقد تفيد أو لا تكون مفيدة.

[1] الجرجاني علي بن محمد بن علي، التعريفات، تح: نصرالدين التونسي، ط1، 2007، القاهرة، ص133.

الفصل الأول: أركان الجملة وأقسامها عند القدامى.

1. أركان الجملة ومكوناتها.
2. أقسام الجملة عند

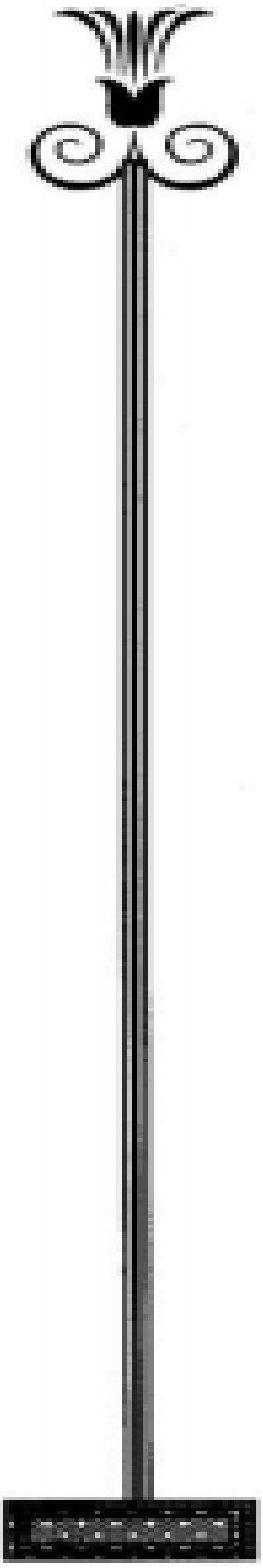

1. أركان الجملة ومكوناتها:

قبل الشروع في الكلام عن أركان الجملة ومكوناتها لابد أن تعرف على معنى الاسناد.

يقول الجرجاني في كتابه "التعريفات": «**الإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر، أعم من ان يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أو لا. الإسناد في عرف النحاة: عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التام: أي على وجه يحسن السكوت عليه، وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء** ».[1]

ويقول ابن مالك (ت 672 هـ) في شرح التسهيل: « **الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه**»[2].

تتألف الجملة من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتكون الجملة من غير مسند ومسند إليه وهما المبتدأ (أو) الخبر وما أصله مبتدأ (أو) خبر والفعل والفاعل ونائبه ويلحق بالفعل اسم الفعل[3].

وقد ذكر المسند والمسند إليه منذ بداية الدرس العربي النحوي يقول سيبويه عن المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[4].

ويقول المبرد (ت 285هـ) في باب "المسند والمسند إليه": «**وهما مالا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قامَ زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة**».[5]

---

[1] الجرجاني علي بن محمد السيد شريف، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص22.
[2] ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ممد بدوي مختون، دار هجرة، ج1، ص9.
[3] فاضل السامرائي، الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)، ص14.
[4] سبويه، الكتاب، ج1، ص23.
[5] المبرد، المقتضب، ج4، ص 26.

فالابتداء نحو قولك: زيدٌ فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع؛ ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت (منطلقٌ) أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيدٌ ولو كنت قائلا له: رجلٌ يقال له زيدٌ فلما كان يعرف زيدًا ويجهل ما تخبره به عنه- أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام[1].

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل: " **و تركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احداهما إلى الاخرى فعرفك بقوله أسندت احداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى** "[2].

وجاء في دلائل الإعجاز: "و مختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، و أنه لابد من مسند و مسند إليه،... و جملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف و فعل أصلا، ولا من حرف و اسم، إلا في النداء نحو: "**يا عبد الله**"، و ذلك إذا حقق أمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو "أعني" و " أريد" و "أدعو"، و "يا" دليل عليه و على قيام معناه في النفس".[3]

ومن الأقوال السابقة نستطيع القول أنه لا يمكن أن تتألف جملة من دون مسند و مسند إليه لأنهما عمدتا الكلام، و هما المبتدأ و الخبر في الجملة الاسمية و الفعل و الفاعل في الجملة الفعلية و ما عدا المسند و المسند إليه يسمى فضلة.

وهذا ما أكده ابن عقيل في شرح التسهيل: "العمدة في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ، و الفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال.

وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة، كما في قولك: صحيح، في جواب: كيف زيد؟".[4]

وما نفهمه من قول ابن عقيل هو أن العمدة لا يمكن الاستغناء عنها حتى و إن كانت محذوفة كما في المثال: "صحيح" فهي خبر لمبتدأ محذوف و هذا في جواب السؤال: كيف زيد؟.

---

[1] نفس المصدر، ص 26.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 20.

[3] عبد القاهر الجرجاني أبو بكر عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، دلائل الاعجاز ، تح: محمود محمد شاكر، ط 5، 2004، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 7-8.

[4] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، 1980م، دار الفكر، دمشق، ج2، ص 6.

ويقول عن الفضلة : "و عروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة، كما في هذه الحال، و كذا في قوله تعالى: " وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ "[1] و قوله:" وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ".[2]

(وحقه النصب)، لأنه فضله، و اعراب الفضلات النصب.[3]

والمقصود من الكلام السابق هو أن الفضلة تبقى فضلة حتى و إن عرض امتناع الاستغناء عنها، أي تكون واجبة الذكر و لا يمكن الاستغناء عنها مثل ما جاء في الايتين السابقتين فلا يمكن الاستغناء عن "جبارين" و "لعبين" حتى و إن كانتا فضلتين.

ويقول محمد عبادة في هذا الموضوع : **"لقد قسم النحويون مكونات الجملة إلى نوعين: نوع لا يستغنى عنه و يجب أن يتحقق في كل جملة و سمو النوع الأول عمدا، إذ يعتمد عليها و لا تقوم الجملة بدونها، و سمو النوع الثاني فضلات أي ما يكون زائدا على الأركان الأساسية أو مكملات لأنها تكمل المعنى و تتمه ".**[4]

2. أقسام الجملة عند القدامى:

إذا نظرنا إلى الجملة من حيث الاسناد نجدها تنقسم إلى قسمين، فالجملة التي يكون فيها المسند والمسند إليه اسمين تسمى اسمية، والجملة التي يكون فيها المسند فعلا والمسند إليه اسما تسمى جملة فعلية.

أولا: الجملة الاسمية

يقول ابن هشام:" الجملة الاسمية: هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون"[5]

وهذا ما يؤكده السيوطي في تعريفه للجملة الاسمية "التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق"[6]

نلاحظ أن التعريفين السابقين يؤكدان على أن الجملة الاسمية هي التي يكون صدرها اسم، ويعقب ابن هشام على هذا التعريف بالإشارة إلى أن المراد بصدر الجملة المسند

---

[1] الشعراء: الاية 130.
[2] الدخان : الاية 38.
[3] ابن عقيل، المرجع السابق، ص 6.
[4] محمد ابراهيم عبادة، الجملة العربية- مكوناتها- أنواعها- تحليلها، ط 2، 2001، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 34.
[5] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1، 1964، دار الفكر، دمشق، ج2، ص 420.
[6] السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص 50.

والمسند إليه فالعبرة بالصدر لا بما تقدم عليه من الحروف، فالجملة من نحو "أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائم" اسمية.[1]

لكن ما يؤخذ على التعريفين السابقين هو أن جملة مثل "هيهات العقيق" جملة ابتدأت باسم فعل "هيهات" وعند تقدير معناه نجده "بَعُدَ العقيق" فهو مقدر بفعل واسم الفعل يعمل عمل فعله أيضا، أي يرفع فاعلا، فالجملة فعلية.

ويعرف الغلاييني الجملة الاسمية بقوله: " ما كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر "نحو: "الحق منصور"، أو مما أصله مبتدأ وخبر، نحو "إن الباطل مخذول لا ريب فيه. ما أحد مسافر، لا رجل قادما، إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، (لات حين مناص) " [2]

والغلاييني في تعريفه يؤكد على أن الجملة الاسمية هي التي تتكون من مبتدأ وخبر،أي مسند ومسند إليه أو مما أصله أيضا مبتدأ وخبر ولا يعتد بما سبق أو لحق المسند والمسند إليه وهذا ما وضحه بالأمثلة التي جاءت في تعريفه عن الحروف التي قد تدخل على الجملة الاسمية وتغير حكمها الإعرابي مثل النواسخ (إن وأخواتها) وحروف النفي...إلخ.

ثانيا: الجملة الفعلية:

الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل يقول ابن هشام: " والفعلية: هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم."[3]

ويعرفها السيوطي بقوله: " والفعلية: التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيدا قائما، وظننته قائما، ويقوم، وقم"[4]

ويقول فيها الغلاييني: "الجملة الفعلية: ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو "سبق السيف العذل" أو الفعل ونائب الفاعل، نحو: " ينصر المظلوم" أو الفعل الناقص واسمه وخبره، نحو: " يكون المجتهد سعيدا".[5]

ثالثا: الجملة الظرفية.

الجملة الظرفية: هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: "أعندك زيد" و "أفي الدار زيد".[6]

---

[1] ابن هشام، المرجع السابق، ج2، ص 421.
[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط1، 2007، القاهرة، ج3، ص 228.
[3] ابن هشام مغني اللبيب، ج2، ص 420.
[4] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 50.
[5] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 227.
[6] ابن هشام، المرجع السابق، ج2، ص 420.

إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار في قولك "زيد في الدار" وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.[1]

رابعا: الجملة الشرطية:

زاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية وهذا من خلال قوله: "والجملة أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار"[2]

ويرى ابن هشام أن الجملة الشرطية من قبيل الفعلية.[3]

مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليها من الحروف، فالجملة نحو "أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائما" اسمية/ ومن نحو "أقام زيد وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت" فعلية.[4]

وهذا ما أكده ابن يعيش في شرحه للمفصل الزمخشري: " واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية" وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من فعلين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل. [5]

ويقول ابن هشام أن المعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو "كيف جاء زيد" ومن نحو (فأي آيات الله تنكرون) ومن نحو (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) و (خشعا أبصارهم يخرجون) فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو "يا عبد الله" ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك)(والأنعام خلقها) (والليل إذا يغشى) لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير أدعو زيدا، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل. [6]

---

[1] المرجع نفسه، ص 421.
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص88.
[3] ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 421.
[4] المرجع نفسه، ج2، ص 421.
[5] ابن يعيش، المرجع السابق، ص 88.
[6] ابن هشام، المرجع السابق، ج2، 421.

ونفهم من كلام ابن هشام أن الاعتبار يكون بصدر الجملة وهو المسند والمسند إليه وأنه في تحديد نوع الجملة لا ينظر إلى ما تقدم عليهما من حروف كما جاء في الأمثلة التي تقدم ذكرها سواء كانت جمل اسمية أو فعلية.

أما ابن يعيش فهو يرى بأن تقسيم الزمخشري للجملة كان تقسيما لفظيا، إلا أن الجملة في الأصل تنقسم إلى قسمين فعلية واسمية.

ويرى بأن الجملة الشرطية مركبة من فعلين أو جملتين ففي الشرط نجد فعلا وفاعلا وفي جوابه نجد أيضا فعلا وفاعلا.

كما يؤكد ابن هشام على أن الاعتبار في الجمل يكون صدرها في الأصل حتى وإن كان هناك تقديم وتأخير في الكلام، وهذا ما يبدو جليا في الأمثلة التي أعطاها مثل النداء "يا عبد الله" فقد قدر الفعل المحذوف "أدعو عبد الله" وقال عنها أنها جملة فعلية.

وهناك جمل تحتمل الاسمية والفعلية، وذلك باختلاف التقدير ولاختلاف النحويين، وقد أشار إليها ابن هشام في كتابة "مغني اللبيب" تحت باب سماه "باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه". [1]

1- صدر الكلام من نحو "إذا قام زيد فأنا أكرمه" وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير، وما بعدها متمم لها، لأنه مضاف إليه ونظير ذلك قولك "يوم يسافر زيد أنا مسافر". [2]

والمقصود هنا من هذا الكلام أن أصل الجملة وتقديرها هو: "زيد إذا قام فأنا أكرمه" ومن خلال هذا التقدير نجد أن الجملة اسمية وإذا فيها مقدمة عن صدر الجملة، وعكسه في قولك: " متى تقم فأنا أقوم" فالجملة هنا فعلية.

2- نحو "أفي الدار زيد" و"أعندك عمرو" فإن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى وذات فاعل مغن عن

الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلا باستقر ففعلية، أو بظرف فظرفية. [3]

التقدير في الجملة الأولى: " أزيد في الدار" فيكون زيد مبتدأ، أو يكون زيد مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره "أكائن في الدار زيد" وعليه تكون الجملة اسمية، أما الجملة الثانية

[1] ابن هشام، المرجع السابق، ج2، ص 422.
[2] المرجع نفسه، ص 422، بتصرف.
[3] ابن هشام، المرجع السابق، ج2، ص 422.

"أعندك عمرو " فتقديرها "أستقر عندك عمرو" فتكون جملة فعلية وإن تركت الجملة كما هي فهي ظرفية.

3- نحو "ما رأيته مذ يومان" فإن تقديره عند الأخفش والزجاج: بيني وبين لقائه يومان، وعند أبي بكر وأبي علي: أَمُدُ انتفاء الرؤية يومان، وعليها فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعته: المعنى منذ كان، فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض محذوف، وهي في محل خفض، وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، ومنذ مركبة من حروف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها، ولا محل لها لأنها صلة. [1]

4- "ماذا صنعت" فإنه يحتمل معنيين: أحدهما ما الذي صنعته؟

فالجملة الاسمية قدم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه.

والثاني: أي شيء صنعت، فهي فعلية قدم مفعولها، فإن قلت "ماذا صنعته" فعلى التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر "ماذا" مبتدأ، و"صنعته" الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد ماذا، لأن الاستفهام له الصدر.[2]

والأرجح في هذه الجملة الاسمية فيكون "ماذا" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ و"صنعت" جملة فعلية وهي خبر "ماذا"

5- نحو "أبشر يهدوننا" فالأرجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوف والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقدير الاسمية في "أأنتم تخلقونه" أرجح منه في "أبشر يهدوننا" لمعادلتها الاسمية، وهي "أم نحن الخالقون" وتقدير الفعلية في قوله: "....فقلت: أهي سرت أم عادني حلم."

أكثر رجحانا من تقديرها في (أبشر يهدوننا) لمعادلتها الفعلية [3]

في هذا المثال يجوز أن نعرب "بشر" مبتدأ و "يهدوننا" جملة فعلية في محل رفع خبر، لكن ابن هشام يرى أن الأرجح أن نقدر "بشر" فاعل لفعل محذوف وبالتالي تكون الجملة فعلية.

---

[1] المرجع نفسه، ج2، ص 422.
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 423.
[3] ابن هشام، المرجع السابق، ج2، ص 423.

6-نحو (قاما أخواك)، فإن الألف إن قدرت حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في (قامت هند) أو اسما وأخواك بدل منه فالجملة فعلية وإن اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها.[1]

ومعنى القول هنا هو أننا إذ أعربنا الألف فاعلا و"أخواك" بدلا منه فالجملة فعلية، وإن قلنا أن "أخواك" مبتدأ فالجملة (قاما) تكون خبرا لها.

7- نحو (نعم الرجل زيد) فإن قدر (نعم الرجل) خبرا عن زيد فاسمية كما في (زيد نعم الرجل) وإن قدر زيد خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية. [2]

هذه الجملة لها وجهان من الاعراب، تعرب جملة اسمية إذا قدرنا (زيد) مبتدأ مؤخر و"نعم الرجل" خبرها فهي جملة اسمية، وإن قدرناه خبر لمبتدأ محذوف تكون جملة مركبة من جملتين والتقدير هو "نعم الرجل هو زيد" فنجد أن "نعم الرجل" جملة فعلية و "هو زيد" اسمية.

8- جملة البسملة، فإن قدر: ابتدائي بسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو ابدأ بسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب. [3]

9- قولهم "ما جاءت حاجتك" فإنه يروى برفع "حاجتك" فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن "جاء" بمعنى "صار"، فعلى الأول "ما" خبرها و"حاجتك" اسمها، وعلى الثاني "ما" مبتدأ واسمها ضمير "ما" وأنت حملا على معنى ما، وحاجتك" خبرها.[4]
ويكون تقدير الجملة "ما هي حاجتك".

10- الجمل المعطوفة من نحو "قعد عمرو وزيد قائم" فالأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.

وتقدير الكلام هنا هو "زيد قام وعمرو قعد عنده" فالأولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء. [5]

خامسا: الجملة الكبرى والصغرى (البسيطة والمركبة).

تنقسم الجملة الاسمية إلى صغرى (بسيطة) وكبرى (مركبة).

---

[1] المرجع نفسه، ص 423.
[2] المرجع نفسه، ص 423.
[3] ابن هشام، المرجع السابق، ج2، ص 423.
[4] المرجع نفسه، ج2، ص 424.
[5] ابن هشام مغني اللبيب، ج2، ص 224، بتصرف.

1. **فالكبرى:** هي الاسمية التي خبرها جملة نحو "زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم"[1]، وما نفهمه من هذا الكلام أن الجملة الكبرى هي التي يكون خبرها جملة.

ويقول فيها دلوم محمد: "هي التي تعدد الاسناد فيها مرتين على الأقل، أي هي الجملة الاسمية التي فيها على الأقل مبتدأين وخبرين. المسند إليه (المبتدأ)، يأتي في الحالتين اسما مفردا، ونقصد بالمفرد هنا ما ليس مركبا، أما المسند (الخبر) فهو في الجملة الكبرى تركيب إسنادي، وفي الصغرى مفرد، مثل (محمد أبوه مريض) المبتدأ (محمد) خبره جملة (أبوه مريض)، والمبتدأ (أبوه) خبره (مريض)[2].

2. **والصغرى (البسيطة):** هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين[3]. ويعني ابن هشام بالجملة المخبر بها الجملة الواقعة خبرا في الجملة الكبرى مثل "زيد أبوه قائم" فالجملة الواقعة خبرا في هذا المثال هي "أبوه قائم" وهي جملة مبنية على مبتدأ واحد هو (أبوه) و(قائم) خبر له.

ويعرف محمد دلوم الجملة الصغرى (البسيطة) بقوله :" التي تكون من مسند ومسند إليه"[4].

ويرى ابن هشام أن الجملة قد تكون كبرى وصغرى باعتبارين نحو "زيد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير، لأنها خبر، و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار "غلامه منطلق" وصغرى باعتبار الكلام.[5]

وقد أورد ابن هشام إعراب هذه الجملة في كتابه شرح قواعد الإعراب فقال:

وإذا قيل: زيد أبوه غلامه منطلق، فزيد مبتدأ، وأبوه، مبتدأ ثان، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر الثالث (وهو غلامه) والثالث وخبره: خبر الثاني، والثاني وخبره: وإعرابه

كإعراب سابقه خبر الأول، وهو زيد. ويسمى المجموع جملة كبرى لكونها أصلا. [6]

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 424.
[2] دلوم محمد، أنماط التراكيب الاسنادية التي تبنى بالمعارف (نماذج قرآنية)، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 27، 2014، ص34.
[3] ابن هشام، المرجع السابق، ص 424.
[4] دلوم محمد، المرجع السابق، ص 24.
[5] ابن هشام، مرجع سابق، ص 425.
[6] ابن هشام، شرح قواعد الإعراب، تح: محمد بن مصطفى القوجوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سورية (د-ت)، ص 16.

وأعطى ابن هشام مثالا آخر هو: "لكنا هو الله ربي" إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي ففيها ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر (هو) ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدر ضمير الشأن وهو ظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا، وقيل: حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.[1]

وذكر ابن هشام جملا قد يحتمل أن تكون جمل كبرى وغيرها وهي:

أحدها: نحو (أنا آتيك به) إذ يحتمل (آتيك) أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا، وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل (وإنهم آتيهم عذاب)، (وكلهم أتيه يوم القيامة فردا) ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد.[2]

إذا احتملنا (آتيك) أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا فالجملة هنا جملة فعلية، وإن كان (آتيك) اسم فاعل والكاف مضاف إليه قياسا على (وإنهم آتيهم عذاب) و(كلهم آتيه يوم القيامة فردا) فالجملة بهذا التقدير تكون جملة اسمية.

الثاني: نحو (زيد في الدار) إذ يحتمل تقدير"استقر" وتقدير "مستقر". [3]

فإذا قدرنا الفعل "استقر" ستكون الجملة "استقر زيد في الدار" جملة فعلية، وإذا كان التقدير "زيد مستقر في الدار" فتكون الجملة كبرى ويكون زيد: مبتدأ أول ومستقر: مبتدأ ثاني/ وفي الدار خبر للمبتدأ الثاني وجملة "مستقر في الدار" خبر للمبتدأ الأول.

الثالث: نحو (أنما أنت سيرا) إذ يحتمل تقدير تسيير وتقدير سائر، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.[4]

الرابع: (زيد قائم أبوه) إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلا بقائم[5].

ويرى ابن هشام أن الجملة الكبرى بدورها تنقسم إلى قسمين: إلى ذات وجه، وذات وجهين:

أ- ذات الوجهين: هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو (زيد يقوم أبوه).

ب- ذات الوجه: نحو (زيد أبوه قائم) ومثله ما قدمنا نحو (ظننت زيدا يقوم أبوه) [6].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 425.
[2] المرجع نفسه، ص 426.
[3] المرجع نفسه، ص 426.
[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2.
[5] المرجع نفسه.
[6] المرجع نفسه، ص 427.

الجملة ذات الوجهين هي الجملة التي يكون فيها الخبر عبارة عن جملة فعلية، أما ذات الوجه فهي التي يكون الخبر فيها عبارة عن جملة اسمية أو يقال عنها اسمية الصدر والعجز.

- **أقسام الجملة الكبرى (المركبة):**

تنقسم الجملة الكبرى بدورها إلى قسمين هما:

أ- الجملة الإسمية المركبة الثنائية الاسناد:

هذا النمط من التراكيب يمثل أبسط أشكال الجملة الاسمية المركبة، وهو يتكون عادة من ثلاثة أسماء، الأول منها هو المسند إليه في الجملة الكبرى، ويعرب مبتدأ أول، أما الثاني والثالث فهما المبتدأ الثاني وخبره، وهما طرفا الاسناد في الجملة البسيطة، الواقعة خبرا للمبتدأ الأول.[1]

ومن الشواهد على هذا القسم من الجمل قول الشاعر:

- بنونا بنوا أبنائنا وبناتنا ** بنوهن أبناء الرجال الأباعد.

والشاهد في البيت قوله (وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد).

(بناتنا) مبتدأ أول و(بنوهن) مبتدأ ثان، و(أبناء الرجال الأباعد) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول. [2]

ب- الجملة الاسمية الثلاثية الاسناد: (الأخبار بالجملة المركبة).

وفيها يكون عندنا تراكيب ثلاثية الاسناد، ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: (لكنا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحدا).

وفي هذه الجملة يتعدد ثلاث مرات، فيأتي المسند إليه في كل مرة اسما مفردا، أما المسند إليه فيأتي مرة اسما مفردا، ومرة جملة بسيطة، ومرة جملة مركبة مثل: (محمد أبوه غلامه مريض)، **والشكل الموالي يبين كل جملة وطرفي الاسناد فيها**: [3]

[1] دلوم محمد، مجلة الممارسات اللغوية، ص 35، 36.
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 38.
[3] دلوم محمد، مجلة الممارسات اللغوية، المرجع السابق، ص 34، 35.

الأسماء	محمد	أبوه	غلامه	مريض
الجمل	مبتدأ 1	مبتدأ 2	مبتدأ 3	خبر المبتدأ 3
الجملة الأولى		جملة بسيطة (خبر المبتدأ 2)		
الجملة الثانية	جملة مركبة وهي (خبر المبتدأ 2)			
الجملة الثالثة	الجملة الأم: وهي جملة مركبة خبرها جملة مركبة.			

سادسا: أقسام الجملة باعتبار المحل الإعرابي:

قسمت الجملة على أساس المحل الإعرابي إلى قسمين: جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، والجمل التي لها محل من الإعراب هي التي يمكن تأويلها بمفرد يحل محلها أما التي لا محل لها من الإعراب فهي الجمل التي لا يصح تأويلها بمفرد وهي لا تقع في موقعه الإعرابي.

أ. الجمل التي لها محل من الإعراب:

هي التي لو وقع في موضعها مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل[1]، وهي سبعة جمل:

1- الجملة الواقعة خبرا:

وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن، ونصب في بابي كان وكاد[2].

ويقول ابن يعيش في شرح المفصل: (اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا. [3]

[1] ابن هشام، شرح قواعد الإعراب، ص 19.
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، 458.
[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 88.

ومما سبق نخلص إلى أن الجملة تقع خبرا للمبتدأ إن صح تأويلها بمفرد، فتحل محله من الإعراب وهو الرفع، وهذا الكلام يصدق أيضا على باب "إن"، نحو زيد قام أبوه مثال لكون الجملة خبرا لمبتدأ، وإن زيدا أبوه قائم، مثال لكونها خبرا لأن.

وما يشابهها في العمل مثل لا النافية للجنس.

"نحو: لا رجل في الدار، ففي الدار جملة ظرفية في محل الرفع على أنه خبر لا.[1]

أما في بابي كان وكاد (الأفعال الناقصة)، فيكون محلها النصب بالإضافة إلى الحروف التي تشبهها في العمل فيدخل فيها خبر (ما ولا) التي تعمل عمل ليس، وسنعطي أمثلة على كل واحدة مما تقدم .

كان نحو: "وأنفسهم كانوا يظلمون" [2].

كان: فعل من الأفعال الناقصة واسمه الضمير المرفوع المتصل، ويظلمون: فعل مضارع وفاعله الواو، والفعل مع فاعله جملة فعلية خبر كان.[3]

ومثال "كاد" قوله تعالى: (فذبوحها وما كادوا يفعلون)[4].

إعرابها كإعراب سابقتها، وكاد من أفعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولا، فإذا دخل عليه النفي قيل: معناه الاثبات مطلقا، أو قيل: ماضيا.

والصحيح أنه كسائر الأفعال في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها. [5]

2- الجملة الواقعة حالا: والمعروف أن الحال يأتي دائما منصوبا، كذلك الجملة الواقعة حالا محلها النصب نحو قوله تعالى: ((وجاؤوا أباهم عشاء يبكون)) أي متباكين، ونحو ((لا تمنن تستكثر)) ونحو ((لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى))، ((قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون)) ومنه ((وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون)) فجملة (استمعوه) حال من فاعل يأتيهم وأما (وهم يلعبون) فحال من فاعل (استمعوه) فالحالان متداخلان. [6]

[1] ينظر ابن هشام، شرح قواعد الإعراب، ص 19- 20.
[2] سورة الأعراف، الآية: 188.
[3] ابن هشام، شرح قواعد الإعراب، ص 20.
[4] سورة يوسف، الآية: 16.
[5] ابن هشام، المرجع السابق، ص 21.
[6] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 459.

ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد))[1]، فجملة (وهو ساجد) جملة اسمية في محل نصب حال: فالواو: واو الحال، وهو: مبتدأ وساجد: خبرها.

3- الجملة الواقعة مفعولا به: ومحلها النصب أيضا، كقوله تعالى: ((قال إني عبد الله)) ونحو: (أظن الأمة تجتمع بعد التفرق))[2]. وجملة (إني عبد الله) وقعت بعد الفعل (قال) والجمل التي تقع بعد الفعل (قال – يقول – قل) تسمى جملة مقول القول وتعرب في محل نصب مفعول به.

وأشار ابن هشام إلى أن الجملة تقع مفعولا في ثلاثة أبواب:

أحدهما: باب الحكاية بالقول أو مرادفه نحو (قال إني عبد الله)، والباب الثاني هو باب ظن وأعلم، فإنها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لأعلم وذلك لأن أصلها خبر.

والباب الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي.[3]

4- الجملة الواقعة مضافا إليها: ومحلها الجر، كقوله تعالى: ((هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)).[4]

ويقول ابن هشام لا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أ- أسماء الزمان، ظروفا كانت أو أسماء، نحو (والسلام علي يوم ولدت) ونحو (وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب) ونحو (لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون) ونحو (هذا يوم لا ينطقون) ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة.[5]

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: إذ باتفاق، وإذا عند الجمهور، ولما عند من قال باسميتها. وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلا فهو كإذا في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضيا فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين فتقول ((آتيك زمن يقدم الحاج)) ولا يجوز ((زمن الحاج قادم)) ونقول ((أتيتك زمن قدم الحاج، وزمن الحاج قادم)).[6]

---

[1] المرجع نفسه.
[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 229.
[3] ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 460 - 465.
[4] مصطفى الغلاييني، المرجع السابق، ص 229.
[5] ابن هشام، المرجع السابق، ص 468.
[6] ابن هشام، المرجع السابق، ص 468.

ومعنى الكلام السابق أن "إذا" مختصة بالدخول على الجمل الفعلية فقط و(إذ) تضاف إلى كل الجمل.

نحو: جئت إذ زيد قائم، وإذ قام زيد و(إذا قام زيد) فهذه في موضع جر لكونها مضافا إليها (لإذ) و(إذا).[1]

ب- حيث، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفا[2]، وحيث هي ظرف مكان ورغم أن ظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلا أنها (حيث) تضاف إلى الجمل دون غيرها من ظروف المكان.

وتضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء نحو: أجلس حيث جلس زيد،

وحيث زيد جالس، فالجملتان في محل الجر على أنها مضافة إليها لحيث. [3]

ج- آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية كقوله: بأية يقدمون الخيل شعثا.....[4]

د- ذو في قولهم (اذهب بذي تسلم) والباء في ذلك ظرفية، وذي صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي اذهب في وقت صاحب سلامة (أي في وقت هو مظنة السلامة. [5]

ه- والخامس والسادس: لدن وريث، فإنهما يضافان جوازا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتا، بخلافه مع آية.

فأما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، ومن شواهدها قوله:

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم ** فلا يك منكم للخلاف جنوح.[6]

[1] ابن هشام، شرح قواعد الاعراب، ص 30.
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 468.
[3] ينظر ابن هشام، شرح قواعد الاعراب، ص 20.
[4] ابن هشام مغني اللبيب، ج2، ص 469.
[5] ابن هشام، المرجع السابق، ص 469.
[6] ابن هشام مغني اللبيب، ج2، ص 470.

وأما ريث فهي مصدر راث إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الاضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك ((جئتك صلاة العصر)) قال:

خليلي رفقا ريث أقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا.[1]

و- والسابع والثامن: قول وقائل كقوله:

قول يا للرجال ينهض منا ** مسرعين الكهول والشبانا

وقوله:

وأجبت قائل كيف أنت بصالح ** حتى مللت وملني غوادي [2]

5. الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم: إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ((ومن يضلل الله فما له من هاد))، وقوله: ((وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون))، الجازم هو (من)، والجواب هو (فماله من هاد)، وسبب اقترانه بالفاء أنه مسبوق ب(ما).[3]

أما فيما يخص الآية الثانية فإعرابها:

إن: حرف شرط، وتصب: فعل الشرط، وهم مفعول فعل الشرط، سيئة: فاعله والباء في بما: متعلق بفعل الشرط، وإذا التي للمفاجأة بمنزلة الفاء، تدخل على الجملة الاسمية غالبا، وقد تقع مع الفعلية، وإذا: جوابا للشرط وهم: مبتدأ، ويقنطون: خبره، والجملة الاسمية جزاء للشرط.[4]

6- الجملة الواقعة صفة: وكما في الصفة أو النعت المفرد فهو يتبع المنعوت في الرفع، والنصب والجر، فمحل الجملة الواقعة نعتا يكون بحسب المنعوت.

والجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو: ((يأأيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون)).[5]

من: حرف جر، قبل: مجرور بمن، ومضاف إلى أن يأتي.

ويوم: فاعله، ولا: لنفي الجنس، و(بيع) بالرفع اسمه، وفيه: خبره.

---

[1] المرجع نفسه، ص 471.
[2] ابن هشام، المرجع السابق ، ص 471.
[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 229.
[4] ابن هشام، شرح قواعد الاعراب، ص 32.
[5] سورة البقرة، 254.

وجملة (لا بيع فيه) جملة اسمية مرفوعة المحل على أنها صفة.[1]

وفي محل نصب: في نحو: ((واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله)).

(اتقوا) فعل مع الفاعل وهو الواو، و(يوما) منصوب على المفعولية، و(ترجعون): جملة فعلية في محل نصب على أنها صفة يوم.[2]

وفي محل جر: في نحو: ((ليوم لا ريب فيه))، (لا): لنفي الجنس، و(ريب) اسمه، و(فيه): خبره والجملة الاسمية مجرورة المحل لكونها صفة ليوم.[3]

7. الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب: ومحلها بحسب المتبوع، إما الرفع، نحو: (علي يقرأ ويكتب)، وإما النصب، نحو ((كانت الشمس تبدو وتختفي))، وإما الجر نحو: ((لا تعبأ برجل لا خير فيه لنفسه وأمته، لا خير فيه لنفسه وأمته))، لأن جملة (لا خير فيه لنفسه وأمته) الأولى نعت لمجرور (رجل)، والثانية (توكيد) لجملة ذلك النعت.[4]

ب. الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وعلى عكس الجمل التي لها محل من الإعراب، فالجمل التي لا محل لها من الإعراب لا يمكن أن تحل محل المفرد ولا يمكن تأويلها به، وهي سبع جمل أيضا:

1- الجملة الابتدائية: وتسمى أيضا المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ. [5]

ويقسمها ابن هشام إلى نوعين:

أ- **الجملة المفتتح بها النطق،** كقولك ابتداء ((زيد قائم)) ومنه الجمل المفتتح بها السور.[6] كقوله تعالى: ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ))[7].

وقوله: ((اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))[8]. هذه الجمل لا يمكن أن تؤولها بمفرد.

ب- **الجملة المنقطعة** عما قبلها نحو "مات فلان، رحمه الله" وقوله تعالى: ((قل سأتلو عليكم منه ذكرا، إنا مكنا له في الأرض)). [1]

---

[1] ابن هشام ، المرجع السابق، ص 34.
[2] ابن هشام ، المرجع السابق، ص34.
[3] المرجع نفسه ص 35.
[4] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 229.
[5] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 428.
[6] ابن هشام ، المرجع السابق، ص 428.
[7] سورة الكوثر، الآية: 1.
[8] سورة النور، الآية: 35.

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى: ((هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ)) فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها، وفي قوله تعالى: ((سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ)) جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير سلام عليكم، أنتم قوم منكرون. [2]

وهناك من يفصل بين الجملة الابتدائية والاستئنافية فيجعل كل واحدة جملة منفصلة عن الأخرى.

2- الجملة الاعتراضية: هي الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع [3]:

أ- بين الفعل ومرفوعه كقوله:

وقد أدركتني، والحوادث جمة، أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل.[4]

فجملة (والحوادث جمة) هي جملة اعتراضية وقعت بين الفعل (أدركتني) ومرفوعه (أسنة).

ب- بينه وبين مفعوله كقوله:

وبدلت، والدهر ذو تبدل ** هيفا دبورا بالصبا والشمال[5]

والجملة المعترضة هنا هي (والدهر ذو تبدل) وقد وقعت بين الفعل (بدلت) ومفعوله (هيفا).

ج- بين المبتدأ خبره كقوله:

وفيهن، والأيام يعثرن بالفتى ** نوادب لا يملكنه ونوائح

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو (زيد أظن قائم) وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام (نحن معاشر الأنبياء لا نورث).[6]

ه- بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

وإني لرام نظرة قبل التي ** لعلي وإن شطت نواها أزورها.

---

[1] ابن هشام، المرجع السابق، ص 428.
[2] ابن هشام ، مغني اللبيب، ج2، ص 428.
[3] المرجع نفسه، ص 432.
[4] المرجع نفسه، ، ص 432.
[5] المرجع نفسه.
[6] ابن هشام ، مغني اللبيب، ج2، ص 432.

وذلك على تقدير أزورها خبر (لعل) وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول لعلي. [1]

و- بين الشرط وجوابه: نحو (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر)، ونحو(فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار)[2].

والجملة الاعتراضية في الآية الأولى هي (والله أعلم بما ينزل)، وفي الآية الثانية (ولن تفعلوا).

وهناك مواضع أخرى تقع فيها الجمل الاعتراضية منها: بين الموصوف وصفته، وبين الموصول وصلته....إلخ.

3- الجملة التفسيرية: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تلية مثل: ((وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم)) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهذا قول الكوفيين.[3]

والتفسيرية ثلاث أقسام: مجردة من حرف التفسير،...، ومقرونة بأي نحو (أشرت إليه: أي اذهب)، ومقرونة بأن، نحو: (كتب إليه: أن وافنا)، ومنه قوله تعالى: ((فأوحينا إليه أن اصنع الفلك))[4]

4- الجملة الواقعة جوابا للقسم: نحو ((والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين)) ونحو ((وتالله لأكيدن أصنامكم)) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم. [5]

ونعود إلى إعراب الآية الأولى: ((إنك لمن المرسلين)) بعد قوله تعالى: ((يس والقرآن الحكيم)). ذهب الجمهور إلى سكون النون في (يس) وقرئ بالضم بناء كحيث، وإعرابا إما: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذه (يس)، أو مبتدأ، وخبره جملة القسم وجوابه...، و(القرآن): الواو للقسم أو للعطف على تقدير كون يسن مقسما به، فيكون (والقرآن) قسما على كل وجه و(الحكيم) أي: ذي الحكمة...، و(إن): حرف من حروف المشبهة، اسمها: الكاف، وخبرها (لمن المرسلين) وجملة (إنك لمن المرسلين): جواب للقسم لا محل لها من الاعراب.[6]

---

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه ص 435.
[3] ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 446.
[4] مصطفى الغلاييني، ج3، ص 232.
[5] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 451.
[6] ابن هشام، شرح قواعد الإعراب، ص 52، 53.

5- الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم: ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، فالأول جواب لو ولولا ولما وكيف، والثاني نحو (إن تقم أقم، وإن قمت قمت) أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.[1]

6- الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف: فالأول نحو (جاء الذي قام أبوه) فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها من الاعراب، والبعض يقول: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجا بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو (ليقم أيهم في الدار، ولألزمن أيهم عندك، وامرر بأيهم هو أفضل) وفي التنزيل (ربنا أرنا اللذين أضلانا). [2]

ويعني ابن هشام هنا أن الاسم الموصول يظهر فيه الاعراب من خلال الأمثلة التي أعطاها ولا يمكننا إعرابه مع صلته ككلمة واحدة.

والثاني (الحرف): نحو (أعجبني أن قمت، أو ما قمت) إذا قلنا بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لفظا ولا محلا، وأما قول أبي البقاء في (بما كانو يكذبون): إن ما مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبر لكان، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين، إن كان الناقصة لا مصدر لها. [3]

والمقصود من الكلام السابق أن الحرف الموصول مع صلته لا محل له من الاعراب لأن الحرف لا محل له من الاعراب لا لفظا ولا محلا.

7- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الاعراب: نحو (قام زيد ولم يقم عمرو) إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال. [4]

غالبا ما تكون الجمل التابعة لجمل لا محل لها من الاعراب هي الجمل التي يربط بينها حرف عطف مثل: (إذا نهضت الأمة، بلغت من المجد الغاية، وأدركت من السؤدد النهاية). [5]

سابعا: انقسام الكلام إلى خبر وإنشاء:

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 457.
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 457.
[3] المرجع نفسه، ص 458.
[4] المرجع نفسه.
[5] مصطفى الغلاييني، ج3، ص 232.
ملاحظة: للمزيد من التفاصيل ينظر إلى ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 457، 458.

"ينقسم الكلام من حيث المعنى إلى خبر وانشاء، يقول ابن هشام: (كما انقسمت الكلمة إلى ثلاث أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب وإنشاء) [1].

وضابط ذلك أنه إما يحتمل التصديق والتكذيب، أولا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو (قام زيد) و(ما قام زيد)، وإن لم يحتملهما فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب نحو (اضرب) و (لا تضرب) و(هل جاءك زيد؟) وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك (أنت حر) وقولك لمن أوجب لك النكاح (قبلت هذا النكاح). [2]

الخبر هو كلام احتمل الصدق والكذب، أما الانشاء فلا يحتملهما والإنشاء من خلال كلام ابن هشام ينقسم إلى طلب إن تأخر وجود معناه عن لفظه مثل (اضرب ولا تضرب) فهنا اللفظ سابق للفعل، أما إذ اجتمع وجود اللفظ مع المعنى فهو الانشاء مثل (أنت حر)، وهنا الفعل واللفظ يقعان في زمن واحد.

ويقر ابن هشام أن الكلام خبر وإنشاء فقط، والطلب هو أحد أقسام الإنشاء وأن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عن الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمي إنشاء، قال تعالى: ((**إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاء**))، أي أوجدناهن إيجادا. [3]

[1] ابن هشام، شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1382ه، دار المكوخ للطباعة والنشر، إيران، طهران، ص 57.
[2] ابن هشام، المرجع السابق، ص 57.
[3] ابن هشام، المرجع السابق، ص 58.

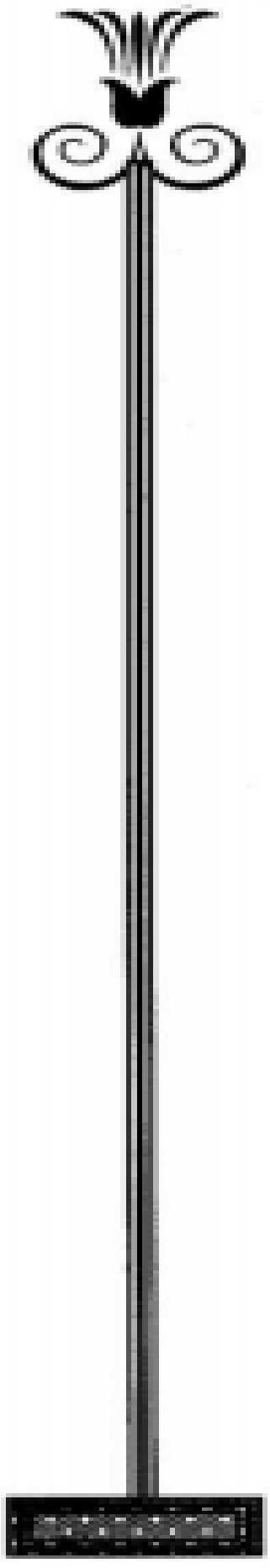

الفصل الثاني: أقسام الجملة عند المحدثين.

1. الكلام والجملة عند المحدثين
2. تأليف الجملة عند المحدثين

1. الكلام والجملة عند المحدثين:

الكثير من النحاة القدامى لا يفرق بين الجملة والكلام، والجملة عندهم هي الكلام، وقد توارث المحدثون هذا الإشكال وهذا ما يظهر في كتبهم ودراساتهم رغم أن مواقفهم تختلف من التراث فهناك من يتبنى هذا التراث ومنهم من يطعن فيه وفي قيمته العلمية، وهناك من حاول أن يوفق بين التراث والدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة، وهذا الاختلاف راجع إلى مشاربهم التي عزفوا منها، وهذا يظهر جليا في تعريفاتهم للجملة والكلام.

أولا: القائلون بعدم الترادف:

فمصطفى الغلاييني يعرف الجملة بقوله: (قول مؤلف من مسند ومسند إليه)، فهي والمركب الاسنادي شيء واحد، مثل((**جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۚ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا**)).[1]

ولا يشترط فيما نسميه جملة، أو مركبا اسناديا، أن يفيد معنا تاما مكتفيا بنفسه، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلاما.[2]

من خلال هذا الكلام نعلم أن الغلاييني قد فرق بين الكلام والجملة فشرط الكلام هو الإفادة وشرط الجملة العلاقة الاسنادية، ولا يشترط فيها الإفادة.

ومن بين القائلين بعدم ترادف الجملة والكلام محمد ابراهيم عبادة في كتابه "**الجملة العربية**"، حيث عرض لتعريفات القدامى والمحدثين، وقسم النحاة إلى قسمين: قسم يقول بترادف الجملة والكلام، والقسم الثاني يقول بعدم الترادف، كما قدم تعريفا للكلام يقول فيه:

---

[1] الغلاييني، المرجع السابق، ج3، ص 227.

[2] المرجع نفسه.

(الكلام هو وسيلة لتعبير الإنساني عن الأفكار وخوالج النفس عن طريق جهاز النطق لتوصيلها من مرسل إلى متلق في مجتمع ما وفقا لنواميس اللغة التي يتفاهم بها أبناء ذلك المجتمع). [1]

والظاهر أن ابراهيم عبادة في تعريفه للكلام متأثر باللسانيات الغربية وهذا يبدوا جليا في استخدامه لمصطلحات (وسيلة التعبير، وجهاز النطق، مرسل، متلق، مجتمع، نواميس اللغة ...إلخ) كل هذه المصطلحات هي مصطلحات لعلم اللغة الحديث (اللسانيات)، وهو يتكلم عن عملية التواصل بين أفراد المجتمع الواحدة بلغة متواضع عليها لها قوانينها الخاصة، ولعل ما يقصده هنا بالقوانين هي طريقة نظم هذه اللغة.

وتقول "**عزيزة فوال بابتي**" في هذا الشأن: **(الجملة: هي كلام مفيد مستقل)** ، ذهب جماعة من النحاة أن الجملة والكلام مترادفين، والحقيقة تثبت عدم صحة ذلك، لأن الجملة أعم من الكلام، لأن الكلام يشترط فيه الإفادة، والجملة قد تكون مفيدة، وغير مفيدة في بعض الأحيان. [2]

من تعريف عزيزة فوال نجد أنها تفرق بين الكلام والجملة وترى بأن الكلام شرطه الإفادة والجملة لا تشترط فيها الإفادة، فقد تفيد أو لا تكون مفيدة.

وكذلك السامرائي يتمسك بهذه الفكرة ويرى بأن الجملة والكلام مختلفان وهذا ما نلاحظه من خلال دراسته للجملة في كتابه "**الجملة العربية تأليفها وأقسامها**".

---

[1] ابراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 2.

[2] عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ط1، 1992/1413م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص 420/419.

ثانيا: القائلون بالترادف:

من الذين قالوا بالترادف بين الكلام والجملة من المحدثين "**عباس حسن**" في كتابه النحو الوافي عندما تكلم عن الكلام وما يتألف منه قال: (الكلام (أو: الجملة) هو: "ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل". مثل: أقبل ضيف، فاز طالب نبيهٌ. لن يهمل عاقل واجبا[1]....، من خلال هذا التعريف نجد عباس حسن لا يفرق بين الكلام والجملة وهما واحد عنده وهذا عندما بدأ تعريفه ب(الكلام أو الجملة) وهو بهذا جعلها مرادفة له، ويزيد في شرحه لهذا لتعريف فيقول: "فلا بد في الكلام من أمرين معا، هما: (التركيب)، و(الإفادة المستقلة) فلو قلنا: (أقبل) فقط، أو : (فاز) فقط، لم يكن هذا كلاما، لأنه غير مركب. ولو قلنا: أقبل صباحا...أو: فاز في يوم الخميس ...أو: لن يهمل واجبه...، لم يكن هذا كلاما أيضا، لأنه – على رغم تركيبه – غير مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم أو السامع). [2]

ويشترط "حسن" في صحة الكلام أو الجملة التركيب (تتكون من كلمتين أو أكثر، فلا نقول عن الكلمة الواحدة أنها جملة، والشرط الثاني هو الإفادة، فيجب أن يفيد الكلام فائدة يجوز السكوت عليها.

كما أن **"مهدي المخزومي"** لا يفرق بين الكلام والجملة وهما عنده اسمان لمسمى واحد فيقول عن الجملة: "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهن ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن السامع". [3]

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ط2، دار المعارف بمصر، ج1، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 16/15.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي، ط2، دار الرائد العربي – بيروت، لبنان، 1986، ص 31.

جعل المخزومي الجملة صورة لفظية للكلام المفيد فأعطاه صفة الإفادة، عند وصفه لها ب(المركب الذي يبين المتكلم به.....) أعطاها صفة التركيب وهما صفتان للكلام، ويواصل كلامه عن الجملة فيقول: (والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها). [1]

وصف الجملة هنا بالتامة التي يصح السكوت عليها وهي صفة للكلام أيضا.

وقد سوى **"إبراهيم أنيس"** بين الكلام والجملة في قوله: (الجملة في أقصر صورها، هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر) أي أن إبراهيم أنيس جمع بين الشكل والمضمون في هذا التعريف وأجاز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة، وسوى بين الكلام والجملة ولم يوجب وجود الاسناد في تركيب الجملة. [2]

2. تأليف الجملة عند المحدثين:

أ. عند محمد عبادة:

ذكرنا فيما سبق أن النحاة المحدثين اختلفوا في تعريف الجملة، والكلام فمنهم من وحد بين المصطلحين، ومنهم من فرق بينهما لكن في مسألة تأليف الجملة ومكوناتها، فنجد أن الكثير من المحدثين اعتمد على ما تبناه النحاة القدامى وزاد عليه عناصر أخرى، ونبدأ بمحمد عبادة حيث ذكر في كتابه "**الجملة العربية**" أركان الجملة وقال بأنه "لا خلاف ... في أن الجملة تقوم على الاسناد الأصلي وطرفاه مسند ومسند إليه". [3]

---

[1] جمعة العربي الفرجاني، مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين، المجلة الجامعة، العدد 15، مجلد 2، 2013م، ص 59.

[2] جمعة العربي الفرجاني، المرجع السابق

[3] محمد عبادة، الجملة العربية، ص 29.

ويضيف: (والحق أن النحويين عندما ذهبوا إلى أن الجملة هي الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، قالوا إنها هي العمد التي لا تستغني عنها الجملة وأطلقوا على ما سواهما مما يتعلق بهما فضلات كالمفعولات والتوابع والتمييز والحال والمستثنى، وفرقوا بين العمدة والفضلة بأن العمدة لا يسوغ حذفه إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، أما الفضلة فقد يستغنى عنها في الكلام). [1]

من الكلام السابق نتوصل إلى أن مكونات الجملة تنقسم إلى قسمين: قسم لا نستطيع الاستغناء عنه وهو **العمدة**، وقسم قد نستغني عنه وهو **الفضلة**.

ويواصل كلامه عن مكونات الجملة فيقول: (ونرى أن الفعل وشبه الفعل المصدر والمشتق المحض هو محور الجملة أو نواتها من الناحية التركيبية، وحول الفعل تدور متعلقات أو تسبح في مجاله لدلالته على الحدث، وهذه المتعلقات هي من صدر عنه ومن وقع عليه وزمانه، ومكانه، ودرجته، ونوعه، والحالة التي تم فيها، وعلته، وعدده)[2]، ومعنى هذا الكلام أنه بالإضافة إلى العناصر التركيبية، هناك مكونات أخرى أو ما سماه محمد عبادة بالمتعلقات ويريد بها (المفعول به، زمن الفعل ومكان وقوعه، ونوعه وعدده.... إلخ).

وإذا ظهر في متعلقات الفعل فعل آخر كان محورا ثانويا لمتعلقات تنجذب إليه، وهذا المحور الثانوي بمتعلقاته يدور في فلك المحور الأول الأم للجملة – فإذا قلت: زرت أمس رجلا يقرأ القرآن صباحا قراءة صحيحة خاشعا طاعة لله. [3]

[1] محمد عبادة، الجملة العربية، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 34.

[3] المرجع نفسه، ص 34.

نجد ما يلي: [1]

1- محور الجملة الأم الفعل (زار) ويدور في مجاله ثلاثة أشياء هي: الفاعل (ت) ظرف الزمان (أمس)، المفعول به (رجلا).

2- المحور الثاني الفعل (يقرأ) ويدور في مجاله ستة أشياء:

أ- الفاعل المفهوم (هو) ضمير مستتر.

ب- المفعول به (القرآن).

ج- الزمان (صباحا).

د- درجة الفعل (قراءة صحيحة).

هـ- الحال التي يتم فيها (خاشعا).

و- العلة (طاعة الله).

وهذا المحور ومتعلقاته وصف لأحد متعلقات المحور الأول، وقد تكون المحاور الثانوية مصدرا أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو صفة مشبهة ويدور في فلكها هذه المتعلقات. [2]

من كل الكلام السابق نجد أن محمد عبادة لم يتوقف عندما تكلم عن مكونات وتأليف الجملة عند المسند والمسند إليه والفضلة، بل تعدى هذه المكونات إلى الكلام على زمن الفعل ودرجته والحال التي يتم وعلته، وهذا ما يوضحه المثال السابق.

[1] محمد عبادة، المرجع السابق ص 35/34.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

ويرى بأن مكونات الجملة ليست فقط المفردات التي تكونها، بل هناك مكونات أخرى وهي الهيئات التركيبية للجمل. [1]

وقد عقد فصلا سماه مكونات الجملة وتطرق فيه إلى التقسيم الجديد للمركبات داخل الجملة، وهو يرى بأن تقسيم القدماء للمركبات (المركب الاسنادي – التقييدي، والمركب غير التقييدي وغير الاسنادي) يعتمد أساسا على المستوى التركيبي وبعضها الآخر يعتمد على المستوى الصرفي، وهذا التقسيم في نظره غير شامل للهيئات التركيبية.

فيقول: (ولذا سنعرض للمركبات على المستوى النحوي معتمدين على الواقع اللغوي الذي تمليه عناصر المركبات مميزين بينها بنوع الكلمة التي يبدأ بها المركب على النحو التالي: [2]

1- المركب الفعلي (م – ف): ونريد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل تام سواء أكان مبنيا للمجهول أم مبنيا للمعلوم، وسواء أكان متعديا أو لا زما، وهذه الهيئة التركيبية هي المعروفة بالجملة الفعلية....

وهذا النوع من المركبات إذا استقل بنفسه ولم يكن عنصرا في تركيب لغوي أطول سمي جملة وهذا المركب لا يكون إلا اسناديا. [3]

2- المركب الاسنادي (م س): نريد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسم ليس مشتقا عاملا فعله أو مضافا، وليس مصدرا عاملا عمل فعل أو مضافا، وهذا المركب يتفرع إلى أربعة أقسام هي: [1]

---

[1] محمد عبادة ، المرجع السابق ، ص 37، 38.

[2] المرجع نفسه ، ص 40.

[3] المرجع نفسه ، ص 41.

- مركب اسمي إسنادي (م س أ)
- مركب اسمي إضافي (م س ض).
- مركب اسم تمييزي (م س ت).
- مركب اسمي نعتي (م س ن).

3- المركب الوصفي (م ص): نريد به المركب المبدوء بمشتق محض وهو اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل ويمكن أن نرمز له ب(م ص) وهذا المركب وصفي إسنادي، ومركب وصفي إضافي الأول مثل: محمد مشرق وجهه، الخطيب مسموع صوته، والثاني مثل: زائرو القاهرة كثيرون، وقارئ الكف دجال. [2]

4- مركب الخالفة: نريد بذلك المركب المبدوء باسم الفعل، وقد اختلف النحويين في أمره على المستوى الصرفي فقال جمهور البصريين هو اسم حقيقة ومدلوله لفظ الفعل، وقبل مدلوله الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع، وقيل مذلوله المصدر، وقال بعض البصريين أنه فعل استعمل استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنه فعل حقيقة، وقيل ما سبق استعماله في الظرف والمصدر فهو باق على اسميته كدونك ورويدك، في قولنا: (دونك الكتاب، رويدك المهمل وقيل هو قسم برأسه يسمى الخالفة. [3]

5- المركب المصدري: نريد بالمركب المصدري ما كان مكونا من مصدر ومعموله، وقد أخرج النحويون هذا المركب من دائرة الجمل لأن الاسناد فيه ليس أصيل، وعده بعض النحويين في حكم المركبات التقييدية.

---

[1] محمد عبادة، الجملة العربية، ص 55.

[2] المرجع نفسه ، ص 81، 87.

[3] المرجع نفسه ، ص 90.

ونرى أن المصدر مع معموله يمثل هيئة تركيبية اسنادية لها سماتها الخاصة مثل: قوله تعالى: ((**وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ**)) أي ما كان استغفارا إبراهيم ربه لأبيه. [1]

6- المركب الموصولي: نريد به المركب المبدوء بما يعرف بالموصول الاسمي أو الموصول الحرفي أو الحرف الموصول مع صلته يمثل هيئة تركيبية لها سماتها الخاصة وقد أحس النحويون بالتلاحم والترابط الالتزامي بين هذه الأجزاء، وهو نوعين:

أ- المركب الموصولي الاسمي، مثل: (شاهدت الطائر الذي فوق الشجرة) فالظرف (فوق) متعلق بفعل محذوف تقديره (يستقر أو يوجد) فالمركب الفعلي (يستقر أو يوجد)، والضمير المستتر فيه هو الصلة الحقيقية، وحذف المركب وبقي ما تعلق به وهو الظرف. [2]

ب- المركب الموصولي الحرفي: ونريد به المركب المبدوء بحرف مصدر متلو بمركب فعلي أو اسمي اسنادي وفقا لما يقتضيه الحرف، والحروف المصدرية هي التي يمكن أن يحل محلها هي وما بعدها مصدر، فإذا قلنا: (أريد أن أحسن السباحة) نجد أن (أن أحسن السباحة)... يمكن أن يحل محله مركب مبدوء بمصدر من مادة الفعل هو (إحسان السباحة).[3]

7- المركب الظرفي: نريد بالمركب الظرفي الهيئة التركيبية المبدوءة بما يدل على زمان أو مكان إنجاز الحدث، ويكون على معنى (في)، وصدر هذا المركب يسميه النحويون ظرفا أو مفعولا فيه[4]، وهو نوعان:

---

[1] ينظر، محمد عبادة، المرجع السابق، ص 95، 96.

[2] المرجع نفسه، ص 101-102.

[3] ينظر، محمد عبادة، المرجع السابق، ص 102.

[4] محمد عبادة، الجملة العربية، ص 118.

1- **مركب ظرفي إضافي إضافة غير لازمة:** وصدر هذا المركب له ألفاظ معينة منها: لحظة، ساعة، يوم....إلخ. [1]

2- **مركب ظرفي إضافته إضافة لازمة:** أي أن صدره لا يستقل بنفسه ولا يستعمل إلا مضافا، ومن ذلك، حيث، إذ، إذا، عند، لدى، لدن، مع، منذ، مذ. [2]

8- مركب الجار والمجرور: نريد به الهيئة التركيبية المبدوءة بحرف مما يعرف بحروف الجر. [3]

محمد عبادة في هذا التقسيم لمكونات الجملة نجده متأثرا بالنحو التوليدي، والمدرسة التوليدية التحويلية **"لنعوم تشومسكي"**، هذه المدرسة اللسانية هي التي تبنت ووضعت مصطلحا لعناصر ومكونات الجملة، مثل المركب الاسمي والمركب الفعلي.

ب. تأليف الجملة وأركانها عند فاصل السامرائي.

أولا: عناصر الجملة العربية.

تتألف الجملة العربية من عناصر وأبرز هذه العناصر هي :[4]

1- **المفردة:** ونعني بها الكلمة مثل أسد، سيف، شجرة.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص 119.

[3] المرجع نفسه، ص 126.

[4] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ج1، ص 11.

2- **البناء الصرفي:** (الصيغة) كأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمبالغة، واختلاف الجموع للاسم الواحد، وغير ذلك مثل: طاعن ومطعان، وطعان، وحمق وأحمق، وسائد وسيد، وسنبلات وسنابل، وأشهر وشهور ونحو ذلك[1].

من المعلوم أن كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى فزيادة حرف في الصيغة الصرفية للكلمة تقابلها زيادة في معنى الكلمة فمثلا كلمة طاعن (اسم فاعل) دلالتها لن تكون أقوى من صيغة المبالغة، طعان على وزن فعال وهذه الصيغة (صيغة المبالغة) تدل على كثرة وقوع الفعل من الفاعل.

3- **التأليف بنوعيه:**

أ- **التأليف الجزئي:** نحو رغب إلى، رغب في، رغب عن، فرغب إليه لما تضرع إليه وابتهل، ورغب فيه أراده واستحبه، ورغب عنه عزف ومال عنه. [2]

كل حرف من حروف الجر له معنى خاص ويختلف معنى الكلام باختلاف معاني هذه الحروف، وهذا ما يؤكده المثال الذي ذكره السامرائي في التأليف الجزئي فرغم أن كلمة رغب نفسها إلا أن معناها يختلف من تأليف إلى آخر.

ب- **التأليف التام:** كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتوكيد وعدمه، وما إلى ذلك نحو: زيد قائم والقائم زيد وإن زيدا قائم وما إلى ذلك. [3]

4- النغمة الصوتية: وهي ذات دلالة على معنى، فالجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النغمة كأن تقول: (زيد عنده مال)، وتشد صوتك على (مال) وتفخم الصوت

[1] فاضل صالح السامرائي، المرجع السابق، ج1، ص11.

[2] المرجع نفسه.

[3] فاضل صالح السامرائي، المرجع السابق، ج1،

فيه فيكون المعنى، أنه ذو مال كثير أو متعدد ونحو ذلك، وتقول: (عنده مال) وترفق الصوت وتكسره فيكون معناها أنه ذو مال قليل، لا يعتد به. [1]

5- **الفهم العام لمدلول العبارة:** قد لا تفهم من مفرداتها ولا يعرف المقصود منها وإنما هناك مفهوم عام للمتكلمين بها ينبغي التعويل عليه لفهم أمثال هذه العبارات. [2]

6- **الإعراب:** وهو أبرز ظاهرة، أو من أبرز الظواهر العربية ومن أهم عناصر الجملة فيها. [3]

الاعراب هو أهم خاصية بالنسبة للغة العربية ولها الدور الهام والكبير في تحديد معاني الكلام فيه يعرف الفاعل من المفعول والمنصوب من المجرور ....إلخ.

7- **القرينة:** والقرينة عنصر مهم من عناصر الجملة فيها يعرف المحذوف لقرينة لفظية أو مقامية، وبها يعرف عود الضمير وإن لم يجز له الذكر وبما يعرف خروج الكلام عن ظاهره إلى دلالة أخرى ، كخروج الحقيقة إلى المجاز والخبر إلى الانشاء وبالعكس وبها تعرف مقاصد الكلام. [4]

ثانيا: طريقة تأليف الجملة.

الجملة العربية – كما يرى النحاة – تتألف من ركنين أساسيين ومن فضلة، والركنان هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام.....

[1] السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 11.

[2] السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 34.

[3] السامرائي، معاني النحو، ص 13.

[4] السامرائي، الجملة العربية، ص34.

والمسند عندهم لا يكون إلا اسما أما المسند فيكون اسما وفعلا والفعل هو المسند دائما ولا يكون إلا كذلك، وعلى هذا فالكلام في الأصل إما أن يتألف من اسم واسم أو من فعل واسم وذلك نحو أخوك قادم ويقدم أخوك. [1]

والأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه نحو (أخوك قادم) ولا يتقدم المسند إلا لسبب، ويستثنى من ذلك الوصف الذي اكتفى بمرفوعه نحو (أقائم الرجلان) واسم الفعل وفاعله نحو (هيهات الأمل) فلا يصح تقديم المسند إليه فيهما. [2]

يتقدم المسند إليه في الجملة الاسمية في الأصل أما المسند فحقه التأخير، لكن قد يتقدم المسند على المسند إليه في بعض الحالات لأسباب معينة.

والأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل نحو (يقدم أخوك ولا يتقدم المسند إليه إلا لسبب... فإن قدمت المسند إليه فقلت أخوك يقدم فقد دخلت في باب التقديم والتأخير ولا بد أن تكون فعلت ذلك لسبب اقتضاه المقام ويدخل ذلك في باب العناية والاهتمام الذي تتعدد أسبابه وأنواعه. [3]

وفي الجملة الفعلية يكون الأصل أن يتقدم الفعل، لكن قد يتأخر وذلك لأسباب كثيرة كأن يكون الاهتمام بالفاعل مثلا.

والأصل في الفضلة أن تتأخر في الكلام مثل (أخوك قادم من الموصل) فالجار والمجرور فضلة حقها التأخير، فإن قدمتها عن مكانها دخل ذلك في باب التقديم والتأخير ولا يكون ذلك إلا لسبب مثل (أخوك من الموصل قادم) أو (من الموصل

[1] السامرائي، الجملة العربية ، ص 35/34.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] المرجع السابق، ص 35.

أخوك قادم)، فهنا ستسأل عن سبب التقديم، ويكون الجواب: كان ذلك لمعنى خاص يميل عن معنى الجملة الأخرى. [1]

3. أقسام الجملة عند المحدثين

كما سبق وأن أشرنا إلى أن المحدثين اختلفوا في تعريف الجملة والكلام وفي تأليفها، فقد اختلفوا أيضا في تقسيماتهم للجملة، وهذا الاختلاف راجع إلى اختلاف مشاربهم ومدارسهم التي ينتمون إليها، لهذا لا نجدهم يتفقون في تقسيمها، فكل واحد منهم يعتمد في تقسيمه مبدأ خاصا به.

وسنعرض فيما يلي بعض تقسيمات النحويين المحدثين للجملة:

أ- أقسام الجملة عند مصطفى الغلاييني:

الجملة عند الغلاييني من حيث التركيب نوعان: فعلية واسمية وتنقسم من حيث الاعراب إلى جمل لها محل من الاعراب وجمل لا محل لها من الاعراب.

أولا: الجملة من حيث التركيب:

1) الجملة الفعلية:

[1] السامرائي، الجملة العربية ، ص 35.

"الجملة الفعلية ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو (سبق السيف العذل) أو الفعل ونائب الفاعل، نحو (ينصر المظلوم) أو الفعل لناقص واسمه وخبره نحو: (يكون المجتهد سعيدا) [1].

2) الجملة الاسمية:

"ما كانت مؤلفة من المبتدأ والخبر نحو: (الحق منصور)، أو مما أصله مبتدأ وخبر، نحو: (إن الباطل مخذول، لا ريب فيه. ما أحد مسافراَ. لا رجل قادما. إن أحدٌ خيرا من أحدٍ إلا بالعافية. ((لات حين مناص))". [2]

ثانيا: من حيث الاعراب:

1- الجمل التي لها محل من الاعراب وهي سبعة: [3]

- **الجملة الواقعة خبرا**. ومحلها الرفع مثل: "العلم يرفع قدر صاحبه".
- **الواقعة حالا**، ومحلها النصب نحو: ((**وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ**)).
- **الواقعة مفعولا به**. ومحلها النصب، كقوله تعالى: ((**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**)).
- **الواقعة مضاف إليها**. ومحلها الجر، كقوله **تعالى**: ((**هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ۚ)).
- **الواقعة جوابا لشرط جازم**: إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ((**وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ**))، وقوله: ((**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**)).

---

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 227.

[2] المرجع نفسه، ص 228.

[3] المرجع نفسه، ص 229/228.

- **الواقعة صفة:** ومحلها بحسب الموصوف كقوله تعالى: ((**وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ**)).
- التابعة لجملة لها محل من الاعراب، ومحلها بحسب المتبوع.

2- أما الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي تسع: [1]

- **الابتدائية:** وهي التي تكون في مفتتح الكلام، كقوله تعالى: ((**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**)).
- **الاستئنافية:** وهي التي تقع في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها. لاستئناف كلام جديد. كقوله تعالى: ((**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ۖ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ**)).
- **التعليلية:** وهي التي تقع في أثناء الكلام تعليلا لما قبلها، كقوله تعالى: ((**وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ**)).
- **الاعتراضية:** وهي التي تعرض بين شيئين متلازمين. لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا كالمبتدأ والخبر.
- **الواقعة صلة للموصول الاسمي:** كقوله تعالى: ((**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى**)).
- **التفسيرية: كقوله تعالى:** ((**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ**)).
- **الواقعة جوابا للقسم:** كقوله تعالى: ((**وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ .إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**.)).
- **الواقعة جوابا لشرط غير جازم:** (كإذا ولو ولولا)، كقوله تعالى: ((**إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (1) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً (2) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً(3)**)).
- التابعة لجملة لا محل لها من الاعراب.

[1] الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 232/231/230.

من خلال تقسيم الغلاييني للجملة نجده تقسيما أصيلا يعتمد على واقع اللغة العربية، وعلى تقسيم الكلمة الثلاثي (اسم، فعل، حرف)، كما يعتمد على فكرة الاسناد ، فالاسناد لا يكون إلا بين اسم وفعل أو بين اسم واسم آخر، ولهذا فالجملة لا تخرج على كونها اسمية أو فعلية، وتقسيمه للجملة من حيث المحل الاعرابي، يعتمد على تأويل هذه الجمل فأن صح تأويلها بمفرد كان لها محل من الاعراب وإن لم يصح تأويلها بمفرد فلا محل لها من الاعراب.

ب- أقسام الجملة عند عباس حسن:

الجملة عنده ثلاث أنواع هي:

- **الجملة الأصلية:** "وهي التي تقتصر على ركني الاسناد (أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل)". [1]
- **الجملة الكبرى:** "وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته". [2]

- **الجملة الصغرى:** "وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرا للمبتدأ". [3]

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 16.

[2] المرجع نفسه.

[3] عباس حسن، النحو الوافي، ج1،

من خلال تقسيم "**عباس حسن**" نجده متأثرا بتقسيم القدماء، فتقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى أخذه عن "**ابن هشام**"، أما الجملة الأصلية ومن خلال التعريف الذي أعطاها إياه، فهي عنده الجملة الاسمية والفعلية.

ويعود "**عباس حسن**" ويقسم الجملة إلى اسمية وفعلية وذلك عند حديثه عن "الخبر جملة" فيقول: (الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد، كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعله في مثل: فرح الفائز، وأكرم النابغ، وتسمى هذه الجملة: "فعلية"، لأنها مبدوءة – أصالة – بفعل. وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يغني عن الخبر في مثل: المال فاتن، وهل الفاتن المال؟. وتسمى هذه الجملة: "**اسمية**" لأنها مبدوءة أصالة باسم. فالجملة إما "اسمية"، وإما "فعلية" وكل واحدة منهما قد تقع خبرا".[1]

ومن هذا الكلام نستنتج أن "**عباس حسن**" لم يخرج عن التقسيم القديم للجملة (اسمية وفعلية)، لكنه غير التسمية بالجملة الأصلية.

ج- أقسام الجملة عند إبراهيم عبادة

يتكلم عبادة عن أنواع الجمل في الفصل الثالث من كتابه وقد تعرض فيه لأنواع الجمل عند القدماء، ثم أعطى تصورا جديدا لأنواع الجمل، وما يهمنا هنا هو تصوره الجديد لأنواع الجمل.

1- الجملة البسيطة:

[1] المرجع نفسه، ج1، ص 466.

"هي المكونة من مركب إسنادي واحد ويؤدي فكرة مستقلة سواء أَبُدِئ المركب باسم أم بفعل أم بوصف وأمثلة ذلك: الشمس طالعة، حضر محمد، أَقائِم أخواك؟". [1]

2- الجملة الممتدة:

"هي الجملة المكونة من مركب اسنادي واحد وما يتعلق بعنصرية أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير اسنادية، مثل: الشمس طالعة بين السحاب، حضر محمد صباحا، أقام أخوك رغبة في الانصراف؟". [2]

3- الجملة المزدوجة أو المتعددة:

"هي الجملة المكونة من مركبين اسناديين أو أكثر، وكل مركب قائم بنفسه، وليس إحداهما معتمدا على الآخر، وكل مركب مساو للآخر في الأهمية، ولا يربطها إلا العطف، ويصلح كل مركب لتكوين جملة بسيطة أو ممتدة مستقلة بمحورها، ولا مانع من أن يشتمل أحد المركبات على ضمير راجع إلى مذكور في مركب سابق عليه مثل: (رأس الأمر الاسلام، وعموده الصلاة، وذروه سنامه الجهاد)[3] والملاحظ أن الجملة البسيطة والممتدة تقابل الجملة الصغرى عند القدماء، وهي التي تتكون من مسند ومسند إليه.

أما الجملة المتعددة أو المزدوجة، فتقابل الجمل المعطوفة على جمل أخرى، وهذه الجمل نجد لها نفس الاعراب ولا نرى جديدا في هذه التقسيمات إلا تغيير الأسماء.

4- الجملة المركبة:

[1] محمد عبادة، الجملة العربية، ص 136.

[2] المرجع نفسه، ص 136.

[3] المرجع نفسه، ص 137/ 138.

"هي المكونة من مركبين اسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، والارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكون علاقة بين المركبين". [1]

والجملة المركبة عنده بهذا المعنى تقابل الجملة الكبرى عند القدماء، وهي التي يتعدد فيها الاسناد.

5- الجملة المتداخلة:

و هي المكونة من مركبين اسناديين بينهما تداخل تركيبي ويكون هذا التداخل في صورة مما يأتي:

- "أن يكون المركب الاسنادي أحد طرفي مركب اسنادي أعم منه مثل: أن يشغل المركب الفعلي موقع الخبر مثل: محمد يفوز أخوه". [2]
  - محمد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
  - يفوز: فعل مضارع مرفوع.
  - أخوه: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
  - والجملة الفعلية (يفوز أخوه) في محل رفع خبر، وهذا أيضا من قبيل الجملة الكبرى.

- "أن يكون كل من المركبين الاسناديين طرفا للاسناد في تركيب يعمها مثل: استثمار رؤوس الأموال ينعش الاقتصاد". [1]

[1] محمد عبادة، الجملة العربية، ص 139.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

- "أن يكون أحد المركبين كالامتداد لطرفي الاسناد مثل: فاز طالب حسن خطه". [2]
- وكل الأمثلة التي أعطاها تدل على أن الجملة المتداخلة عند عبادة هي الجملة الكبرى عند القدماء.

6- الجملة المتشابكة:

"هي الجملة المكونة من مركبات اسنادية أو مركبات مشتملة على اسناد، وقد تلتقي فيها الجملة المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة مثل: من يتصدق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته، ويجزل له الثواب". [3]

"فهذه الجملة فيها سمات الجملة المركبة لعلاقة الشرط في (من يتصدق يقبل الله صدقته) وفيها سمات الجملة المتدخلة في (من يتصدق يبتغي وجه الله) فالمركب الفعلي يبتغي وجه الله وقع حالا من فاعل يتصدق، وفيها سمات الجملة المزدوجة في (يقبل الله صدقته ويجزل له الثواب) للعطف بين المركبين، بالإضافة إلى العلاقة الاسنادية بين الاسم الموصول المضمن معنى الشرط (من) وما بعده إذ (من) مسند إليه وما بعده مسند". [4]

من خلال المثال الذي أعطاه، لا يمكننا اعتباره جملة واحدة فهناك جملة الشرط وجوابه (من يتصدق يبتغي وجه الله، يقبل الله صدقته) أما الجملة (ويجزل له العطاء)، جملة قائمة بذاتها وهي معطوفة على جملة (يقبل الله صدقته)، ولا نستطيع أن نصف مثل هذا التركيب بالجملة الواحدة.

---

[1] محمد عبادة، الجملة العربية ، ص 146.

[2] المرجع نفسه، ص 146.

[3] المرجع نفسه ، ص 148.

[4] المرجع نفسه.

د- أقسام الجملة عند تمام حسان:

قسم **"تمام حسان"** الجملة إلى قسمين رئيسيين:

أولا: الجملة من حيث المبنى:

1- **الجملة الاسمية:** وهي المتكونة من المبتدأ والخبر، ويقول تمام حسان (يتضح معنى جملة المبتدأ والخبر بعدد من القرائن بعضها معنوي والبعض لفظي فمن القرائن المعنوية العهد والاسناد ومن القرائن اللفظية البنية والتضام والرتبة والاعراب). [1]

2- **الجملة الفعلية:** وهي التي تتكون من الفعل والفاعل، أو من الفعل ونائب الفاعل.

3- **الجملة الوصفية:** (تتكون من ركنين، الركن الأول: اسم الفاعل، واسم المفعول، أو صيغة المبالغة، أو الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، والركن الآخر: معمول هذه الصفات).[2]

4- **الجملة الشرطية:** تتكون من الشرط والجواب وقد تكون امتناعية إذا كان مدلول الشرط ممتنع التحقق، وقد تكون إمكانية إذا كان ممكن التحقق. [3]

من خلال هذا التقسيم نلاحظ أن "**تمام حسان**" اعتمد تقسيم القدماء (جملة فعلية – اسمية وشرطية)، وأضاف قسما رابعا هو الجملة الوصفية.

ثانيا: الجملة من حيث المعنى:

قسمها من حيث المعنى إلى قسمين: جملة خبرية وجملة انشائية.

---

[1] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ط1، 2000م، عالم الكتب، ص 105.

[2] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية (دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية)، ط1، 2009م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 84.

[3] ينظر المرجع نفسه.

- **الجملة الانشائية:** تنقسم إلى جملة انشائية طلبية، تشتمل صيغ: الأمر والتحضيض، والعرض، والإغراء، والنهي، والتحذير.
- **جملة انشائية إفصاحيه:** تشتمل الصيغ التالية: القسم، والعقود والندبة، والتعجب، والمدح والذم، والإخالة، والحكاية الصوتية. [1]

حيث قصد بجملة الإخالة: "الجملة المشتملة على ما يسميه النحويون أسماء الأفعال، وبالحكاية الصوتية: الجمل المشتملة على ألفاظ أصوات ما لا يعقل". [2]

وتابع "**تمام حسان**" القدماء أيضا في تقسيمه للجملة من حيث المعنى فقسمها إلى خبرية وإنشائية، إلا أنه استخدم بعض المصطلحات الجديدة.

وتقسيم تمام حسان للجملة جاء كنتيجة حتمية لإعادة تقسيمه للكلم العربي فهو ينقسم عنده إلى سبعة أقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل، الخالفة، الضمير، الظرف، الأداة. [3]

فهو يرى أن التقسيم الثلاثي للكلمة في العربية يحتاج إلى إعادة النظر فهو لا يعبر في رأيه عن واقع اللغة.

هـ- أقسام الجملة عند فاضل صالح السامرائي.

[1] ينظر حسين منصور الشيخ.

[2] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية، ص 84.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 100.

"تنقسم الجملة بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها منها، فحسب الاسم والفعل تنقسم إلى اسمية وفعلية، وبحسب النفي والاثبات تنقسم إلى مثبتة ومنفية، وبحسب الخبر والانشاء وهكذا، ومن بين هذه الأقسام"[1]:

1- الجملة الاسمية والفعلية:

- "**الجملة الاسمية:** هي التي صدرها اسم كمحمد حاضر؟
- **والجملة الفعلية:** هي التي صدرها فعل نحو: حضر محمد وكان محمد مسفرا وظننت أخاك مسافرا". [2]

والمراد بصدر الجملة الفعل والاسم فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف والفضلات. فقولك (أقائم الرجلان) و(لعل أباك منطلق) من الجمل الاسمية، و(قد قام محمد) و(هل سافر أخوك؟) و(محمدا أكرمت) جمل فعلية.

وتكلم السامرائي على الخلاف الذي جرى بين النحويين في جملة الأفعال الناسخة مثل: (كان زيد قائما) و (ظننت محمدا مسافرا)، فقال البعض من النحويين هي جمل فعلية، أما عند صاحب "المغني" فإنهما يكونان من الجمل الاسمية عند من يرى أن (كان) و(ظننت) قيد لا مسند وإن المسند هو الخبر في باب كان، والمفعول الثاني في باب (ظن). [3]

كما يذكر الخلاف الحاصل بين النحاة في جملة نحو (محمد يحضر) فالذي يرى جواز تقديم الفاعل على الفعل يقول بأن الجملة فعلية لأن صدر الجملة عنده فعل والمسند

---

[1] فاضل السامرائي، الجملة العربية، ص 157.

[2] المرجع نفسه.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 159/158.

إليه مقدم من تأخير، وذهب بعضهم إلى أنه إذا كان المسند فعلا فالجملة فعلية ولا تكون الجملة اسمية إلا إذا كان المسند والمسند إليه اسمين[1].

ثم يرجح السامرائي في (محمد يحضر) أنها اسمية وذلك لجواز دخول النواسخ عليها نحو: (إن محمدا يحضر) ولو كانت فعلية لم تدخل عليها النواسخ. [2]

كما أن السامرائي أشار إلى الجملة الظرفية فيقول: (قسم صاحب "المغني" الجمل إلى اسمية فعلية وظرفية. والظرفية عنده هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد) و(في الدار زيد)).[3]

ويرى السامرائي أن القول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو، ويقدر بأن (أعندك زيد؟). يكون زيد "فيها مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ فتقول (أَإِنَّ عندك زيدا؟) ولو كان فاعلا لم ينصب. [4]

ويتكلم عن الجملة الشرطية، ويذكر بأن الجمهور يراها من قبيل الجملة الفعلية.

2- الجملة الكبرى والصغرى

ويرى السامرائي أن الجملة الصغرى والكبرى تختص بجملة المبتدأ والخبر وما أصله ذلك ولا تكون في غيره فلا تدخل فيها جملة الحال أو جملة النعت.فلا يوصف قولك (أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ غُلامُهُ ساع خلفه) بأنها جملة كبرى ولا توصف جملة (غلامه ساع

[1] السامرائي، الجملة العربية، ص169.

[2] المرجع نفسه، ص 159.

[3] ينظر السامرائي، الجملة العربية، ص 160/159.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص 160.

خلفه) بأنها جملة صغرى فإن كلا منهما جملة مستقلة. ولا يوصف قولك (رأيت عاملا يساعده ولده) بأنه جملة كبرى ولا توصف جملة (يساعده ولده) بأنها جملة صغرى. [1]

ويعقب ويقول: (أن الجملة قد تكون غير موصوفة بأنها صغرى أو كبرى وذلك نحو قولك (أخوك مسافر) و(سافر أخوك) فهذه ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة لمجموع الجمل). [2]

والجملة الكبرى والصغرى هي وصف وقسمة خاصة بالجمل الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، وليست كل الجمل توصف بأنها جمل كبرى أو صغرى.

3- الجمل الخبرية والانشائية:

"كل كلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب فهو خبر. فإذا كان الكلام صادقا لا يحتمل الكذب أو كان كاذبا لا يحتمل الصدق أو كان يحتملهما فهو خبر فقولك (السماء فوقنا) و(شربت البحر) و(أسافر غدا) كله خبر". [3]

أما الانشاء فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب وهو على قسمين:

- "**الانشاء الطلبي:** وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر والنهي والاستفهام.
- **والإنشاء غير الطلبي:** وهو ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها". [4]

4- الجمل التي لها محل والتي لا محل لها من الاعراب:

---

[1] ينظر السامرائي، الجملة العربية، ص 169.

[2] المرجع نفسه، ص 169.

[3] المرجع نفسه، ص 170.

[4] المرجع نفسه، ص 170.

هذا التقسيم قائم على امكانية حلول المفرد محلها أولا، فإن حل المفرد محلها كان لها محل من الاعراب وإلا فليس لها محل من الاعراب. [1]

أ- الجمل التي لا محل لها من الاعراب هي: [2]

- الجمل الابتدائية أو الاستئنافية.
- الجمل المعترضة.
- الجملة المفسرة.
- جملة جواب القسم.
- جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقا وجملة جواب الشرط الجازم إذ لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية.
- جملة الشرط الواقعة بعد حروف الشرط غير العاملة نحو: (لو جاءني زيد لأكرمته) و(لولا زيد لغرق أخوك) فإن جملة الشرط لا محل لها من الاعراب.
- صلة الموصول الاسمي والحرفي.
- الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب.

ب- الجمل التي لها محل من الاعراب:

وهي التي تحل محل المفرد فتعرب بإعرابه فتكون في موضع: [3]

- الجملة الواقعة خبرا.
- الجملة الواقعة مفعولا به.
- الجملة الواقعة حالا.

---

[1] ينظر السامرائي، الجملة العربية ، ص 173.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص 187.

[3] ينظر المرجع نفسه.

- جملة المضاف إليه.
- الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرط جازم.
- الجملة التابعة لما له محل من الاعراب.
- جملة المستثنى وأكثرهم لم يذكرها وذلك نحو "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" فجملة "أبو قتادة لم يحرم" مبتدأ وخبر وهي في محل نصب على الاستثناء.
- جملة المبتدأ بعد همزة التسوية في نحو "سواء علينا أجزعنا أم صبرنا" ف(سواء) خبر مقدم وجملة "أجزعنا" مبتدأ والتقدير: سواء علينا الجزع والصبر.
- جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى: ((**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**)). ونحو (ظهر لي أقام زيد). [1]

فقد ذهب جماعة من النحاة إلى أن كلا من جملة "ليسجننه" وجملة "أقام زيد" فاعل للأفعال قبلها". [2]

تبع السامرائي القدماء في تقسيمه للجملة باعتبار المحل الاعرابي إلا أنه أضاف جملتين إلى الجمل التي لها محل من الاعراب وهما:

- جملة المبتدأ بعد همزة التسوية.
- جملة الفاعل ونائبه.

5- الجملة المحكية:

الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده، وهي على نوعين:

- حكاية مفرد.

[1] السامرائي، الجملة العربية، ص 201.

[2] المرجع نفسه، ص 201.

- حكاية جملة.

أ- "**فأما حكاية المفرد:** فأن تورد المفردة كما ذكرها المتكلم وذلك نحو قول بعض العرب وقد قيل لهم (هاتان تمرتان)، دعنا من تمرتان، وذكر سيبويه أنه سمع أعرابيا مرة وسأله رجل فقال: أليس قريشيا؟ فقال: ليس بقرشيا. ومنها حكاية العلم المسمى بجملة نحو (تأبط شرا) و(ما إلى ذلك). [1]

ب- حكاية الجملة: وهي على ضربين:

- "الحكاية بغير القول وذلك كقولك (بدأت بالحمد الله رب العالمين) برفع الحمد". [2]
- الحكاية بالقول: وهي على نوعين:
  - **النوع الأول:** أن تحكى بلفظها الأصلي بلا تغيير في الاعراب والتقديم والتأخير وما إلى ذلك من أحوال التغيير وذلك نحو قولك: (قال زيد أنا مسافر غدا). [3]
  - **النوع الثاني:** أن تحكى بمعناها بشرط وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى المفهوم من الأصل. فلك أن تقدم أو تؤخر أو تغير في الاعراب أو تغير الضمائر بالشرط المذكور سابقا فتقول مثلا قول محمد (أنا مسافر غدا)، قال محمد ((إنه مسافر غدا) أو(سأسافر غدا) أو (سيسافر غدا). [4]

ويبدو السامرائي متأثرا في دراسته للجملة بالقدماء فقد اعتمد على دراساتهم وتقسيماتهم لها، كما اعتمد فكرة الاسناد كأساس للتقسيم.

و- أقسام الجملة عند مهدي المخزومي:

---

[1] السامرائي، الجملة العربية ، ص 202.

[2] المرجع نفسه ، ص 202.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص 203.

[4] المرجع نفسه، ص 203.

يرى المخزومي أن تقسيم القدماء للجملة هو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي، لكنهم بنوا دراستهم اللغوية على غير منهجها، فلم يوقعوا إلى تحديد الفعلية والاسمية تحديدا يتفق مع طبيعة اللغة، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ باسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، وهو تحديد ساذج، يقوم على أساس التفريق اللفظي المحض. [1]

ويعطي المخزومي تعريفا للجملة الاسمية والفعلية:

1- الجملة الفعلية: (هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الذلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها). [2]

2- الجملة الاسمية: (فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما). [3]

يقسم مهدي المخزومي الجملة إلى قسمين، جملة اسمية وجملة فعلية ويؤيد القدماء في هذا التقسيم إلا أنه ينتقد القدامى في تعريفهم للجملة الاسمية والفعلية، ويرى بأنهم لم يوفقوا في تحديد مفهوميهما والتعاريف التي عرفوا بها كلا من الجملة الاسمية والفعلية هي تعريفات ساذجة، وتقوم على أساس التفريق اللفظي فقط.

وفي تعريفه للجملة الاسمية والفعلية، خالف القدماء واعتمد في تفريقه بين الفعلية والاسمية على المسند، ففي الجملة الفعلية يتصف المسند إليه بالمسند (الفعل) اتصافا

[1] ينظر مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص 39.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي ، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 42.

متجددا، لأن الأفعال تدل على التجدد، أما في الجملة الاسمية فيتصف المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد لأن المسند فيها عبارة عن اسم والاسم يدل على الثبات.

ويعطي المخزومي بعض الأمثلة التي يبين من خلالها سذاجة تعريفات القدامى للفعلية والاسمية، ويقول: (طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، أما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه قدم للاهتمام به). [1]

ويرى أن القول بأن جملة (البدر طلع) فعلية، يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي. إن القول بأنها اسمية يحملنا على الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعل، وإذا أصبح مبتدأ خلا الفعل من الفاعل واضطر الدارس إلى تقدير فاعل، وقد قدروه ضميرا يعود على المبتدأ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة. [2]

والمخزومي يأخذ على ابن هشام قوله واعتباره الجملة الاسمية أساسا للجمل العربية....وهو مبني على أساس أن الاسم أصل، والفعل فرع، لأن الاسم كما يرى هو وكما يرى البصريون – أصل المشتقات، ويأخذ عليه أيضا الارتباك. في الأمثلة التي جاء بها نماذج للجملة الاسمية فهيهات عنده اسم، لأنه يسمى اسم فعل، وهو بعيد عن الاسمية، ولا يقبل أي علامة من علامات الاسم. [3]

---

[1] المخزومي، في النحو العربي، ص 42.

[2] المرجع نفسه.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 40.

وجملة (قائم الزيدان) مثل بها للجملة الاسمية، لم يوفق فيها، لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع، لأن المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه: أنه فاعل سد مسد الخبر، لأن كونه فاعلا ينفي أن تكون جملة اسمية. [1]

ونرى أن المخزومي في هذا الأمر يميل إلى رأي الكوفيين في أن (هيهات) فعل وليس باسم، كما يرى أن الجملة الاسمية ليست الأساس للجمل العربية، ويقول بأن الفعل هو أصل المشتقات: (فالفعل في اللغات السامية، ومنها العربية هو كل شيء، فهو أساس التعبير، واعتبار المصدر أصلا للمشتقات أو للاشتقاق مخالفا لأصله). [2]

وخلاصة القول أن الجملة عند مهدي المخزومي قسمان: اسمية وفعلية.

ز- أقسام الجملة عند عبد الهادي الفضلي:

يقسم الجملة إلى:

أولا: تامة وناقصة.

1- الجملة التامة: (هي الجملة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها نحو (السماء صافية) و(**وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا**)). [3]

2- الجملة الناقصة: (هي الجملة المفيدة فائدة ناقصة لا يحسن السكوت عليها نحو (إن جاء أخي...) و(إن زيدا)). [4]

---

[1] المخزومي، في النحو العربي، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

[3] عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ط7، 1980م، دار الشروق، جدة، ص 19.

[4] المرجع نفسه.

نفهم من كلام "الفضلي" عن الجملة الناقصة أنه يقر بوجود الجملة الشرطية وهذا من خلال الأمثلة التي أعطاها.

ثانيا: كلام وكلم.

1- الكلام: (هو الجملة المؤلفة من كلمتين فأكثر ومفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها، مثل: (الليلة مقمرة) و(ذهب محمد إلى الكوفة)). [1]

2- الكلم: (هو الجملة المؤلفة من ثلاث كلمات فأكثر سواء كانت تامة أو ناقصة، مثل: (إن النهار أمس...) و ((**أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا**))). [2]

والملاحظة أن تقسيم الجملة إلى كلام وكلم يشبه كثيرا التقسيم الأول (التامة والناقصة)، حيث نجد أن تعريف الجملة التامة هو نفسه تعريف الكلام.

ثالثا: الخبرية والانشائية:

1- الخبرية: (هي التي تحتمل الصدق والكذب لذاتها، مثل (أنت تلميذ) و(أنا معلم)). [3]

2- الانشائية: (هي الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها مثل: (اقرأ الكتاب) و(لا تشرب الخمر)). [4]

رابعا: اسمية وفعلية:

1- الاسمية: (وهي الجملة المبدوءة باسم ، مثل: (محمد نبي) و(عمر يقرأ الكتاب)). [1]

---

[1] عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص 19، 20.

2- الفعلية: (وهي الجملة المبدوءة بفعل، مثل: (سافر عمرو) و (يحضر خالد)). [2]

[1] عبد الهادي الفضلي، المرجع السابق، ص 20.

[2] المرجع نفسه.

خاتمة

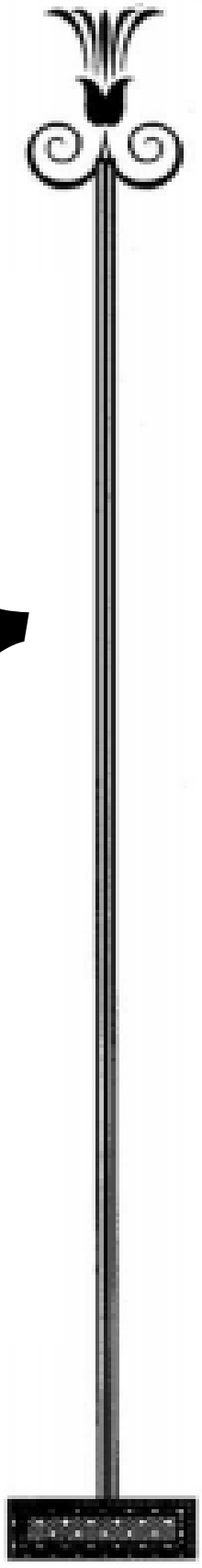

خاتمة:

بعد عرضنا لتقسيمات الجملة عند القدامى والمحدثين وتمحيصي وشرح آراء الدارسين والموازنة والمقارنة بين وجهات نظرهم، توصلنا إلى جملة من النتائج:

1- عرف القدامى الجملة والكلام على أساس الإفادة والاستقلال.

2- استخدم بعض القدامى مصطلح الجملة والكلام مترادفين للدلالة على مسمى واحد، وقد تابعهم في ذلك المحدثون وقد انقسموا فريقين الأول يقول بالترادف والثاني بعدمه.

3- اختلف القدامى في تقسيمهم للجملة فمنهم من قسمها إلى اسمية وفعلية، ومنهم من زاد الظرفية وهناك من زاد الشرطية.

4- تتألف الجملة عند القدامى من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام وما عداهما فهو فضلة.

5- اعتمد بعض النحاة في تقسيمهم للجملة على ما تبدأ به فإن بدأت باسم فهي اسمية وإن بدأت بفعل فهي فعلية وهذا التقسيم يحتاج إلى إعادة النظر لتؤخذ بعين الاعتبار مسألة التقديم والتأخير ومسألة الحذف في الجملة.

6- الجملة الكبرى والصغرى هي وصف للجمل الاسمية دون الفعلية.

7- الجملة التي لها محل من الإعراب هي الجملة التي يمكن تأويلها بمفرد والتي لا محل لها من الإعراب لا يمكن تأويلها بمفرد.

8- غلب استعمال مصطلح الجملة في العصر الحاضر على الكلام على عكس القديم حيث غلب استعمال الكلام على الجملة لأن الكلام عندهم أخص من الجملة.

9- الجملة عند المحدثين هي أصغر وحدة لغوية تعبر عن معنى تام.

10- اختلفت مواقف المحدثين عن مواقف القدامى من الجملة وتقسيماتها، فعناك من أضاف على ما قدم القدامى وأعتمد معايير أخرى إلى جاب معايير الإسناد والإفادة.

11- بعض المحدثين أضاف عناصر أخرى إلى أركان الجملة غير العمدة والفضلة وهذا نتيجة تأثرهم بالدراسات اللسانية الغربية، ومحاولة تطبيق قواعد اللغات الأجنبية على اللغة العربية.

12- بعض المحدثين قسم الجملة بالاعتماد على واقع اللغة العربية وطبيعتها، والتقسيم الثلاثي للكلمة (اسم ، فعل، حرف).

13- قرر بعض النحاة المحدثين إعادة النظر في التقسيم الثلاثي للكلمة في العربية، وقد جاءت تقسيماتهم للجملة على هذا الأساس

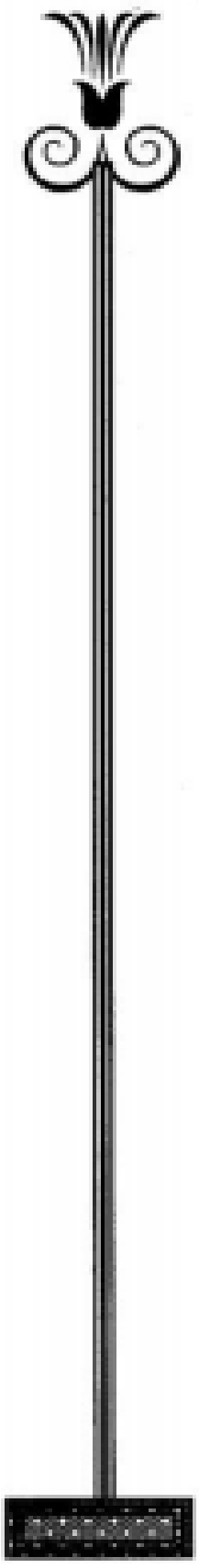

فهرس المصادر المراجع

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

1. ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ممد بدوي مختون، دار هجرة، ج1.
2. الجرجاني علي بن محمد السيد شريف، تح: نصر الدين تونسي، ط1، 2007، القاهرة.
3. الجرجاني علي بن محمد السيد شريف، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة
4. ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، دار الفكر، ج1.
5. ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ،ج1.
6. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، 1980م، دار الفكر، دمشق، ج2.
7. ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ج1، ص 18.[1]
8. ابن هشام الانصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط4، 1999، دار الكتاب العربي، بيروت.
9. ابن هشام، شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1382ه، دار المكوخ للطباعة والنشر، إيران، طهران.
10. ابن هشام، شرح قواعد الإعراب، تح: محمد بن مصطفى القوجوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سورية (د–ت).
11. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1، 1964، دار الفكر، دمشق، ج2.
12. أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ج3.

13. اسماعيل بن حماد الجوهري، تج: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، مج5.
14. بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة.
15. تمام حسان، الخلاصة النحوية، ط1، 2000م، عالم الكتب.
16. جمعة العربي الفرجاني، مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين، المجلة الجامعة، العدد 15، مجلد 2، 2013م.
17. حسين منصور الشيخ، الجملة العربية (دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية)، ط1، 2009م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر..
18. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، ج6.
19. دلوم محمد، أنماط التراكيب الاسنادية التي تبنى بالمعارف (نماذج قرآنية)، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 27، 2014.
20. سيبويه، الكتاب، (تحق) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص12.[1]
21. السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1.
22. عباس حسن، النحو الوافي، ط2، دار المعارف بمصر، ج1.
23. عبد القاهر الجرجاني أبو بكر عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، دلائل الاعجاز ، تح: محمود محمد شاكر، ط 5، 2004، مكتبة الخانجي، القاهرة.
24. عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ط7، 1980م، دار الشروق، جدة.
25. عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ط1، 1992/1413م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1.

26. فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، 2008، دار الفكر، الأردن.
27. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ج1.
28. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، 1979، القاهرة، ج4.
29. محمد ابراهيم عبادة، الجملة العربية- مكوناتها- أنواعها- تحليلها، ط 2، 2001، مكتبة الآداب، القاهرة.
30. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط1، 2007، القاهرة، ج3، ص 228.
31. المنجد في اللغة والاعلام، ط المئوية الأولى، 2008، دار المشرق، بيروت.
32. مهدي المخزومي، في النحو العربي، ط2، دار الرائد العربي – بيروت، لبنان، 1986.

فهرس المحتويات

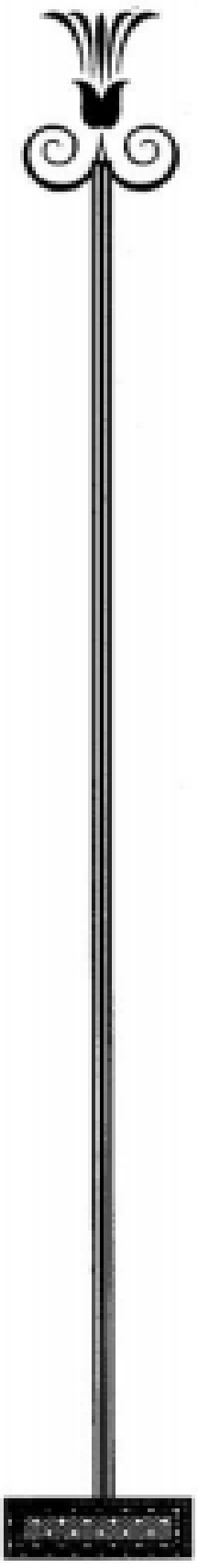

فهرس المحتويات

	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
مدخل: الكلام وما يتألف منه.	**4**
1. الكلمة.	**5**
2. اللفظ.	**5**
3. الكلام.	**5**
4. الكلم.	**6**
5. الجملة	**7**
الفصل الأول: أركان الجملة وأقسامها عند القدامى.	**10**
1. أركان الجملة ومكوناتها.	**11**
2. أقسام الجملة عند القدامى.	**14**
أولا: الجملة الاسمية	**14**
ثانيا: الجملة الفعلية:	**15**
ثالثا: الجملة الظرفية.	**16**
رابعا: الجملة الشرطية:	**16**
خامسا: الجملة الكبرى والصغرى (البسيطة والمركبة).	**21**
سادسا: أقسام الجملة باعتبار المحل الإعرابي:	**26**
سابعا: انقسام الكلام إلى خبر وأنشاء:	**37**

الفصل الثاني: أقسام الجملة عند المحدثين.	39
1. الكلام والجملة عند المحدثين	40
أولا: القائلون بعدم الترادف:	40
ثانيا: القائلون بالترادف:	41
2. تأليف الجملة عند المحدثين	43
أ. عند محمد عبادة:	43
ب.تأليف الجملة وأركانها عند فاصل السامرائي.	48
أولا: عناصر الجملة العربية.	48
ثانيا: طريقة تأليف الجملة.	50
3. أقسام الجملة عند المحدثين	52
أ- أقسام الجملة عند مصطفى الغلاييني:	52
أولا: الجملة من حيث التركيب:	52
ثانيا: من حيث الاعراب:	53
ب- أقسام الجملة عند عباس حسن:	55
ج- أقسام الجملة عند ابراهيم عبادة	56
د- أقسام الجملة عند تمام حسان:	59
أولا: الجملة من حيث المبنى:	59
ثانيا: الجملة من حيث المعنى:	60
هـ- أقسام الجملة عند فاضل صالح السامرائي.	61
و- أقسام الجملة عند مهدي المخزومي:	66

فهرس المحتويات

ز- أقسام الجملة عند عبد الهادي الفضلي:	69
أولا: تامة وناقصة.	69
ثانيا: كلام وكلم.	69
ثالثا: الخبرية والانشائية:	70
رابعا: اسمية وفعلية:	70
خاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	75

بسم الله

ملخص:

تعتبر الجملة من أهم القضايا النحوية المطروحة قديما وحديثا، فقد اهتم النحاة بدراستها وتعددت آرائهم في مفهومها، فمنهم من يرى بأن الكلام والجملة مسميان لشيء واحد، ومنهم من يرى بأنهما مصطلحان غير مترادفان، كما اختلفوا في أركانها وأقسامها.

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لإجراء مقارنة بين نظرة القدامى والمحدثين للجملة وأركانها وأقسامها.

الكلمات المفتاحية: الجملة – الكلام – القدامى – المحدثين.

Résume:

La phrase est parmi les plus importantes questions grammaticales posées anciennement et actuellement.

Les grammairiens s'intéressent à son étude et ayant des différents avis à propose sa notion.

Certains voient que la parole et la phrase désignent la même chose, certains d'autres voient que ces deux notions sont différentes ainsi, ils ne sont pas d'accord à propos ses composantes et ses parties

Dans cette étude, on essaye de faire une comparaison entre la notion de le phrase chez les anciens et chez les nouveaux et ses parties et ses composants.

Les mots clé: la phrase – la parole – les anciens – les nouveaux.